مجلة جامعة الرازي

للعلوم الإدارية والإنسانية

RUHMS

عملية محكمة تصدر عن مركز البحث العلمي، وكلية العلوم الإدارية والإنسانية – جامعة الرازي

Print ISSN: 2791-3287& Online ISSN: 2791-3295

جامعة الرازي

Al-Razi University

جامعة الرازي

كلية العلوم الإدارية والإنسانية

يونيو 2023م

المجلد الرابع

العدد السابع

الهيئة الاستشارية

الرقم	الاسم	التخصص	الجامعة	الدولة
1	أ. د / عبدالله عبدالله السنفي	إدارة أعمال	جامعة صنعاء	اليمن
2	أ. د / صالح حسن الحرير	إدارة أعمال	جامعة عدن	اليمن
3	أ. د / طلعت اسعد عبد الحميد	إدارة أعمال	جامعة المنصورة	مصر
4	أ. د / حسن عبد الوهاب حسن	إدارة أعمال	جامعة القران الكريم	السودان
5	أ. د / نجاة محمد جمعان	إدارة أعمال	جامعة صنعاء	اليمن
6	أ. د / احمد علي الحاج	تخطيط تربوي	جامعة صنعاء	اليمن
7	أ. د / محمد احمد الجلال	طرائق التدريس	جامعة ذمار	اليمن

الإشـــراف العـــام

د / طـارق علي النهمي
رئيس مجلس الأمناء

رئيس التحرير

د / عبد الفتاح القرص
عميد كلية العلوم الإدارية والإنسانية

مدير التحرير

د / نجيـب علي إسكندر
رئيس قسم الإدارة الصحية

هيئة التحرير

أ.د/ نبيـــــــــــل الربيعـــــــــــي
د/ تركـــــــي يحيـــــــى القبانـــــي
د/ عبـــد الفتـــاح علـــى القـــرص
أ. د/ محمـــــد محمـــــد القطيبـــــي
د/ محمـــــد حســـــيني الحســـــيني
أ. م. د/ صالـــــح علـــي النهـــــاري
د/ أحمـــــد محمـــــد الحجـــــوري

مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية. المجلد (4)، العدد (7)، صفحة من 166 الى 214

رقم الإيداع في دار الكتب الوطنية – صنعاء ( ) لسنة 2020م

مجلة جامعة الرازي – مجلة علمية محكمة – تهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم العلمية باللغتين العربية والإنجليزية في مختلف العلوم الإدارية والإنسانية

مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجال العلوم الإدارية والإنسانية

تصدر عن مركز البحث العلمي، وكلية العلوم الإدارية والإنسانية – جامعة الرازي – اليمن

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية

ص.ب:.....، الرمز البريدي..... اليمن

هاتف : 774440012 – 216923

فاكس : 406760

البريد الإلكتروني: ruahms@alraziuni.edu.ye

صفحة الإنترنت: www.alraziuni.edu

مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية. المجلد (4)، العدد (7)، صفحة من 166 الى 214

تحليل الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بأكاديمية الشرطة اليمنية للفترة من (1988-2022م)

د. مراد عبده حسن الصايدي

أستاذ الفقه المقارن المساعد بكلية الشرطة

مدير إدارة الرسائل العلمية السابق بكلية الدراسات العليا

عضو هيئة التدريس بأكاديمية الشرطة

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى تحليل الإنتاج العلمي في كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة في مجال التشريع الإسلامي للفترة (1988-2022)، واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، باستخدام أداتي الاستمارة والملاحظة المفتوحة، وخلص البحث إلى جملة من النتائج أبرزها: وجود كمية غير معتبرة، ورصيد قليل من الإنتاج العلمي في مجال التشريع الإسلامي بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، وبلغ حجم الإنتاج العلمي في مجال التشريع الإسلامي في كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة (143) عملا علميا، من إنتاج الباحثين اليمنيين الذكور بنسبة 100%، وباللغة العربية، ووجود شكل واحد للإنتاج العلمي في مجال التشريع الإسلامي بكلية الدراسات العليا هو: الأبحاث التكميلية، وأن أغلب الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا أبحاث نظرية بنسبة 98% من خلال إنتاج140 مادة علمية نظرية، أما الأبحاث التطبيقية فقد جاءت بنسبة 2% من خلال إنتاج 3 مواد علمية شرعية تطبيقية وهي نسبة متدنية جداً، إن الفترة الزمنية التي عرفت إنتاجا علميا أكثر في مجال الشريعة الإسلامية هي الفترة الزمنية الأولى الممتدة من العام 1988م وحتى العام 1994م، وبنسبة 39%، من خلال إنتاج (65) مادة علمية، ويشير التوزيع الموضوعي للإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية، إلى أن موضوعات التشريع الجنائي الإسلامي كانت صاحبة النصيب الأكبر من هذا الإنتاج، يليه موضوعات الفقه المقارن، ثم موضوعات السياسة الشرعية، ثم موضوعات الإدارة الإسلامية، ويشير التوزيع الموضوعي للإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية إلى أن موضوعات حقوق الانسان في الإسلام والوقاية من الجريمة والتربية الإسلامية والعقيدة والنظام القضائي في الإسلام، والفكر الإسلامي وفقه المعاملات الشرعية والسيرة النبوية والأخلاق جاءت في المرتبة الأخيرة وبنسب متدنية جداً.

الكلمات المفتاحية: الإنتاج العلمي، التشريع الإسلامي، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة

مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية. المجلد (4)، العدد (7)، صفحة من 166 الى 214

Scientific Production Analysis in the Islamic Legislation Field at the Yemeni Police Academy during the Period (1988-2022)

Dr. Murad Abdu Hassan Al-Saidi

Assistant Professor of Comparative Jurisprudence at the Police Academy
Former Director of Scientific Theses Department at the College of Postgraduate Studies Faculty Member at the Police Academy

Abstract:

This paper aims to analyze the scientific production in Islamic legislation field in the Postgraduate Studies College at the Police Academy during (1988-2022). The research followed the descriptive-analytical methodology and the comparative methodology, using both a survey and open observations tools. The research concluded a several findings, including: a presence of an insignificant amount and a low balance of scientific production in the Islamic legislation field, in the Postgraduate Studies College at the Police Academy; compared to other fields of knowledge in the college for the same period. It is not in line with the vision of Islamic law in Yemeni society and throughout the establishment of the Postgraduate Studies College. The total number of scientific productions in the Islamic law field in Postgraduate Studies College at the Police Academy has reached (143) scientific works, all produced in Arabic by male Yemeni researchers (100%). There is one form of scientific production in the Islamic law field in the Postgraduate Studies College: which is complementary research, in which most of the scientific production, in the Islamic law field at the Postgraduate Studies College, was theoretical research of 98% by producing 140 theoretical scientific articles. While, only 2% applied research by producing 3 applied legal scientific articles, which is a very low rates. The time period that witnessed more scientific production in the Islamic law field is the period that from 1988 to 1994, with percentage of 39% through the production of (65) scientific articles in the Islamic law field. The objective distribution of scientific production in the Islamic law field indicates that the subjects of Islamic criminal legislation had the largest share of this production, followed the comparative jurisprudence, then legal politics, and finally Islamic administration. And the objective distribution of scientific production in the Islamic law field indicates that the subjects of human rights in Islam, crime prevention, Islamic education, faith, the judicial system in Islam, Islamic thought, the jurisprudence of legal transactions, the Prophet's biography, and morality ranked last with very low rates.

DOI: https://doi.org/10.51610/rujhas4.7.2023.168

* Corresponding author: morad2023@gmail.com

مقدمة:

يعد البحث العلمي من الوظائف الرئيسة لمؤسسات التعليم العالي، بما يقدمه من حلول وابتكارات تعمل على تنمية المجتمع، وأصبح معيارا هاماً من معايير التنافس بين الجامعات، ومكونا هاماً في مختلف تصنيفات الجامعات على الترتيبات العالمية في العصر الحالي، ولذا تسعى معظم الجامعات إلى تحسين جودة الإنتاج العلمي ووضعه في خدمة المجتمع والتعليم والبحث العلمي وجعل عملية الوصول إليه عمليه سهلة وممكنة للجميع.

وبما أن الإنتاج العلمي في مؤسسات التعليم العالي، في عصر اقتصاد المعرفة يفقد قيمته إذا لم ينبع من حاجات المجتمع ومشكلاته، وبقدر ارتباطه بمجتمعه وهويته بقدر ما ينجح في تحقيق أهدافه.

ويعد البحث العلمي في العلوم الشرعية، من أهم المجالات التي يطرقها الباحثون في السياق الجامعي والحضاري المعاصر، كونه أحد المجالات المهمة لإنتاج المعرفة التي تحتاجها المجتمعات العربية والإسلامية، لأن الشريعة الإسلامية جزء لا يتجزأ من هوية المجتمعات العربية والإسلامية، وللمحافظة على الهوية والأخلاق الإسلامية السامية.

وتعد الشريعة الإسلامية مادة التفكير والعمل في حياة المسلمين، ومعيارهم الوحيد للحكم على الأشياء بالصلاح أو الفساد، تعلو مكانتهم عندما يحكمونها وحدها في شؤون حياتهم سلوكاً وتفكيراً واعتقاداً، وتنحدر منزلتهم، عندما يجعلونها معياراً ثانوياً إلى جانب معايير أخرى لا تنبثق من مقاصد الإسلام.

ولأهمية البحث العلمي في مجال الشريعة الإسلامية في معالجة الظواهر الإجرامية، فمهما توصلت العلوم المختلفة لدى الغرب إلى حقائق ونظريات في مواجهة الجريمة، فأنها لا تشكل إضافة حقيقية لفهم واقع الجريمة في المجتمعات الإسلامية ولا قيمة لها في حل المشكلات على أرض الواقع دون الاهتداء بأحكام الشريعة الإسلامية في معالجة الظواهر الإجرامية.

ولا غرابة في ذلك، فأن الدستور اليمني يعتبر الشريعة الإسلامية مصدر جميع القوانين، مما يجعله يستمد أحكام التشريعات القانونية الموضوعية والإجرائية من أحكام الشريعة الغراء، وقد أكد قانون الجامعات اليمنية رقم (18) لسنة 1995م على أهمية أن يكون البحث العلمي نابعا من الرؤية الإسلامية الصحيحة المنبثقة من افاق المعرفة الإسلامية الشاملة، وتصورها للكون والإنسان والحياة،

وتعد أكاديمية الشرطة أول مركز بحث علمي مختص بمكافحة الجريمة في الجمهورية اليمنية، وقد أسفر حصر

الإنتاج العلمي للطلاب الباحثين في كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، منذ تاريخ نشأتها في العام 1988م وحتى العام 2022، عن وجود (1552) عملا علميا في مختلف المجالات والتخصصات المعرفية.

ومن خلال ما سبق يأتي هذا البحث لدراسة الإنتاج العلمي في مجال التشريع الإسلامي بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة اليمنية، وتحليله كمعرفة حجمه وأشكاله، والتعرف على اتجاهاته الزمنية والموضوعية، بهدف تطوير جودة البحث العلمي بأكاديمية الشرطة.

أولاً: مشكلة البحث وتساؤلاته:

بدأ الإحساس بمشكلة البحث منذ عدة سنوات، وتحديدا أثناء عمل الباحث مسؤول برنامج الرسائل العلمية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة ، حيث لفت نظره ندرة الأبحاث والرسائل العلمية للطلاب الباحثين بالكلية في تخصص الشريعة الإسلامية في مختلف الأقسام العلمية ، على الرغم من أهميته في خدمة العلوم الأمنية، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث في محاولة استكشاف الواقع الحالي لمحتوى الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، منذ العام 1988م وحتى العام 2022م، ومن خلال ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل التالي: ما الواقع الحالي للإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بأكاديمية الشرطة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما حجم وأشكال وأنواع الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بأكاديمية الشرطة؟

2- ما الاتجاهات الزمنية والموضوعية للإنتاج في مجال الشريعة الإسلامية بأكاديمية الشرطة؟

3- ما مدى التشتت الموضوعي الزمني للإنتاج في مجال الشريعة الإسلامية بأكاديمية الشرطة؟

4- من أبرز المشرفون المشاركون في الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بأكاديمية الشرطة؟

5- ما أبرز المقترحات لتطوير الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بأكاديمية الشرطة؟

ثانياً: أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى محاولة استكشاف الواقع الحالي للإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بأكاديمية الشرطة اليمنية من خلال تحقيق ما يلي:

1- التعرف على حجم وأشكال وأنواع الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بأكاديمية الشرطة.

2- التعرف على الاتجاهات الزمنية والموضوعية للإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بأكاديمية

الشرطة.

3- التعرف على مدى التشتت الموضوعي الزمني للإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بأكاديمية الشرطة.

4- معرفة أبرز المشرفون المشاركون في الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بأكاديمية الشرطة.

5- التعرف على أبرز المقترحات لتطوير الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بأكاديمية الشرطة؟

ثالثاً: أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من أهمية الشريعة الإسلامية التي تسعى إلى بناء الأفراد والمجتمعات بناء قويا نقيا، يحقق للامة عزتها وقوتها ،بالإضافة إلى أنه الدراسة الأولى في حدود علم الباحث التي هدفت في إطار المنهجية العلمية إلى تحليل طبيعة الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية في أكاديمية الشرطة، ويتوقع أن تسهم نتائج البحث في تعريف قيادات كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة بطبيعة وخصائص وسمات الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية، بما يسهم في زيادة اهتمامها بأهداف وغايات البحث العلمي في مجال الشريعة الإسلامية وتهيئة الظروف المناسبة لإنجازه وتسخير الإمكانات المتوفرة لزيادة جودته.

رابعاً: حدود البحث:

1- الحدود الموضوعية: دراسة طبيعة الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بأكاديمية الشرطة اليمنية.

2- الحدود النوعية: الإنتاج العلمي للطلاب الباحثين بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة اليمنية.

3- الحدود الزمانية: الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية منذ نشأة كلية الدراسات العليا المعهد العالي لضباط الشرطة سابقا في العام 1988م وحتى العام 2022م.

خامساً: مفاهيم البحث:

1- **الإنتاج العلمي**: هو كل إنتاج ذهني علمي أو فني ينطوي على شيء من الابتكار أو الإبداع الإنساني أيا كانت طريقة التعبير عنه [1].

(1) عبد القهار دواد العاني، منهج البحث والتحقيق في الدراسات العلمية والإنسانية، دار القلم، بيروت، لبنان، 2014م، ص16.

تعريف الإنتاج العلمي إجرائيا: مجموع الأبحاث والرسائل العلمية في مجال الشريعة الإسلامية، والتي أجيزت بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة للفترة من 1988م وحتى العام 2022م والمتاحة في مكتبة الكلية.

2- أكاديمية الشرطة:

أكاديمية الشرطة هي: جامعة نوعية ذات طابع أمني تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتخضع لإشراف وزارة الداخلية والتعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية، وتهدف إلى تقديم رسالة علمية أمنية متخصصة لرجال الأمن، والمساهمة في تلبية احتياجات المؤسسات الأمنية في وزارة الداخلية والأجهزة العدلية والمؤسسات الاجتماعية والمجتمع اليمني، وإثراء البحث العلمي لمكافحة الجريمة والوقاية منها وتطوير القوانين والدراسات التي تخدم الأمن بمفهومة الشامل[1].

3- كلية الدراسات العليا:

كلية الدراسات العليا هي: أحد مكونات أكاديمية الشرطة اليمنية، وهي امتداد لما كان يعرف سابقا ' المعهد العالي لضباط الشرطة، وأوكلت إليها القيام بالدراسات العليا المتخصصة في العلوم الجنائية والإدارية والأمنية والاجتماعية في مجالات علوم الشرطة[2].

4- الشريعة الإسلامية:

الشريعة الإسلامية هي: جملة القواعد والأحكام الاعتقادية والأخلاقية والعملية التي أوجب الإسلام تطبيقها لتحقيق أهدافه الإصلاحية في المجتمع، وهذا هو تعريف الشريعة بمعناها العام قديماً وحديثاً وهو المشهور المتداول[3].

سادساً: صعوبات البحث:

واجه الباحث في بداية البحث صعوبة في الحصول على بيانات الإنتاج العلمي بكلية الدارسات العليا للفترة(2019-2022م)، بسب امتناع قيادة الكلية، والموظفين القائمين على الخدمات المكتبية وإدارة الديبلومات

(1) المادة (١,٣) من القانون رقم 10 لسنة 2001 بشأن إنشاء أكاديمية الشرطة.

(2) المادة (٦٦) من القانون رقم 10 لسنة 2001 بشأن إنشاء أكاديمية الشرطة.

(3) حسن مقبول الأهدل، المدخل إلى دراسة الفقه الإسلامي، مركز الكتاب الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، ط1، 2014م،ص15.

عن تزويد الباحث بها، ولكن بعد التواصل مع الأخ رئيس الأكاديمية تم تزويد الباحث بالبيانات المطلوبة، كما واجه الباحث صعوبة: في وجود قصور وأخطاء في تدوين بعض البيانات البيلوغرافية في (مشروع دليل عناوين الرسائل والأبحاث العلمية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة).

المبحث الأول: الخلفية النظرية للبحث.

المطلب الأول: الإطار النظري.

أولا: مفهوم الإنتاج العلمي:

يعتبر مفهوم الإنتاج العلمي من المفاهيم الواسعة بسبب تعدد أنماطه وأساليبه وأنواعه، ولذا من الصعب تحديد مفهوم محدد له، حيث يتأثر هذا المفهوم بشخصية الباحث وطبيعة تخصصه، وعلى ضوء ما سبق سوف نعرض بعض التعريفات المختلفة على النحو الاتي:

يعرف الإنتاج العلمي بمفهومه الشامل بأنه: مجمل المنشورات العلمية التي ينشرها الباحث، سواء تمثلت في بحوث ودراسات علمية نظرية أو تطبيقية، أو في كتب متخصصة أو على صورة مقالات عامة أو تخصصية أو براءات اختراع، وقد تمتد لتشمل كافة أشكال الأداء الأكاديمي وما يرتبط به من أدوات بحثية وتدريسية ورعاية طلاب وخدمة مجتمع بتقديم الاستشارات للجهات الحكومية والأهلية ونشر المعرفة عن طريق المحاضرات والندوات العامة وإجراء البحوث لخدمة المجتمع، والإسهام في إصلاحه وتقدمه[1].

وعرفت لائحة البرامج العلمية بكلية الدراسات العليا الإنتاج العلمي بأنه: الأبحاث والدراسات والرسائل التي ينجزها الدارسون في برامج الدراسات العليا للحصول على درجة الدبلوم أو درجة الماجستير أو درجة الدكتوراه[2].

ويعرف ايضا على أنه: البحوث التي يقوم بها الطلاب للحصول على درجة علمية ماجستير أو دكتوراه في الكليات والمعاهد العليا[3].

ويرى تهامي بأنه:" دراسة الوضع الحالي للإنتاجية العلمية بكل ابعاده ومظاهره من قوة وضعف وتحديات

---

(1) ضياء الدين زاهر، المرأة في الإنتاج الأكاديمي الجامعي (إطار للتأمل)، بحث مقدم في مؤتمر المرأة العربية الواقع والطموح، قنا والأقصر، مصر، 2001م، ص716.

(2) المادة (2و12) من لائحة البرامج العلمية بكلية الدراسات العليا في أكاديمية الشرطة، اليمن صنعاء، 2017م، ص2-3 بتصرف.

(3) عبد الغني النوري، أساسيات البحث التربوي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1403هـ، ص109.

وفرص ، ثم رسم توقعات مستقبلية ، ووضع مجموعة من الاليات التي تساعد في دعم الإنتاجية العلمية"[1].

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الإنتاج العلمي: هو كمية الأعمال التي يقوم بإعدادها الطلاب الباحثين في الدراسات العليا، في مجالات تخصصاتهم العلمية، كمتطلبات لاستكمال الحصول على الدرجة العلمية التي ينشدونها، وتشمل البحوث التكميلية ورسائل الماجستير واطروحات الدكتوراه.

ويعرف الإنتاج العلمي إجرائيا في هذا البحث بأنه: مجموع الأبحاث والدراسات التي انجزها الباحثون بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة اليمنية في مجال الشريعة الإسلامية، المختلفة بشقيها الموضوعي والإجرائي وعلى المستويين النظري والتطبيقي، والمجازة في الأقسام العلمية والمتوفرة في مكتبة الكلية.

ثانيا: أهمية الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية:

يعد البحث العلمي في العلوم الشرعية، من أهم المجالات التي يطرقها الباحثون في السياق الجامعي والحضاري المعاصر، وبالإضافة إلى كونه أحد المجالات المهمة لإنتاج المعرفة التي يحتاجها المسلم المعاصر، فهو يكاد يمثل فريضة على أولئك الباحثين أن ينهضوا بها استجابة إلى توجيه القرآن الكريم: قال تعالى "ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ " [2] وإلى توجيه المصطفى صلى الله عليه وسلم: (بلغوا عني ولو آية) [3]

كما أن للإنتاج العلمي في مجال التشريع الإسلامي أهمية خاصة على الأفراد والمجتمعات ، من خلال إثراء البحث العلمي عن طريق الدراسة المتأنية والمتعمقة، وإعداد العالم المتمكن والباحث المتخصص في جميع مجالات الدراسات الإسلامية، وإعداد البحوث العلمية الجادة، ومعالجة مشكلات المجتمع المعاصر، وإبراز الوسطية في الشريعة الإسلامية وتحقيق القدوة الصالحة في مختلف مناحي الحياة، وعليه فإنه يمكن أجمالي أهمية البحث العلمي في مجال الشريعة الإسلامية في خدمة العلوم الأمنية فيما يأتي[4]):

---

(1) جمعة سعيد تهامي، استراتيجيات تفعيل دور الجامعات المصرية في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، العدد (28) 2014م، ص69.

(2) سورة النحل الآية (125).

(3) أبي عبدالله بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، صحيح البخاري، ترتيب محمد فؤاد عبدالباقي، ألفا للنشر والتوزيع، الجيزة مصر، 2011م، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، حديث رقم 3461، ص (421).

(4) بتصرف و للمزيد : أحلام مطالقة، وعماد الشريفين، وأسماء بني يونس، تجديد أهداف الدراسات الإسلامية في ضوء التحولات العالمية المعاصرة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) المجلد(28) العدد 5، 2014م، حسين محمد الربابعة،

1- غرس الأسس الإسلامية المعرفية والفقهية والأخلاقية والتعبدية لدى الباحثين من ضباط الشرطة.

2- تكوين الشخصية الإسلامية العلمية لضباط الشرطة والمتميزة في فهمها العميق والشامل للقران والسنة والأحكام الشرعية المستنبطة منهما.

3- اكساب ضباط الشرطة الحصانة المطلوبة في مواجهة التيارات الفكرية العاتية، التي تضرب بمدها الهائل أرجاء المنطقة الإسلامية طولاً وعرضاً، بل أن الغزو الثقافي الوافد قد اخترق كثيراً من الحصون والجبهات الإسلامية.

4- توظيف التقنيات الحديثة في التعامل مع مصادر المعرفة الإسلامية للتوصل إلى أفضل صورة لاكتساب المهارات الأكاديمية.

5- تزويد المجتمع بكفاءات علمية مؤهلة في مجال الدراسات الإسلامية، وترسيخ تحكيم الشريعة الإسلامية فيه.

6- الارتقاء بالبحث العلمي الأمني في مجال الشريعة الإسلامية وفق منهجية علمية سليمة وتوظيفه للتعامل مع المستجدات بما يخدم الأداء الأمني وكل ما يتصل بمكافحة الجريمة.

7- ربط الباحثين بالإرث العلمي والحضاري الذي جاءت به الشريعة الإسلامية، والإفادة من ذلك في ضوء حفظه ومواصلة استمراره في الحاضر والمستقبل

8- ضبط مسيرة العلم التعقلية وتوظيفه لخير البشرية وتوجهه نحو التقدم والازدهار المحمود كما أن الشريعة الإسلامية هي التي ترسم للعلماء والباحثين أهدافهم ومثلهم على أساس من السياسة الشرعية كما تحسن أخلاقهم.

9- . نقل معارف التشريع الإسلامي إلى المجتمع، وإعطاء الحلول الشرعية والقانونية للمشكلات والظواهر الأمنية والاجتماعية التي تواجه الأجهزة الأمنية والعدلية.

ويعد الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية من أهم التخصصات في خدمة المجتمعات، وخصوصا في

دور الجامعات في تنمية الثقافة الإسلامية لدى المجتمعات، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الحادي عشر العدد الأول، يناير 2007، عبير راشد إعليمات وعطية إسماعيل أبو الشيخ، منهج مقترح لمقرر الثقافة الإسلامية لتعزيز الهوية الإسلامية لدى طلبة الجامعات الأردنية في ضوء متطلبات عصر العولمة، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013 ،المجلد 15 ،العدد 1,

اليمن بسبب أن التشريعات القانونية الموضوعية والإجرائية تطبق أحكام الشريعة الإسلامية كاملة، باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع وللمحافظة على الهوية الإسلامية والأخلاق السامية للمجتمع اليمني، ولأهمية الإنتاج العلمي في مجال الشريعة في معالجة الظواهر الإجرامية من وجهه نظر إسلامية ، فمهما توصلت العلوم المختلفة لدى الغرب إلى حقائق ونظريات في مواجهة الجريمة ، فأنها لا تشكل إضافة حقيقية لفهم واقع الجريمة في المجتمعات الإسلامية ولا قيمة لها في حل المشكلات على أرض الواقع دون الاهتداء بأحكام الشريعة الإسلامية في معالجة الظواهر الإجرامية.

وقد تميزت الشريعة الإسلامية بمنهجها الفريد في مكافحة الجريمة واستئصالها من جذورها من خلال خطين متلازمين، ألا وهما الجانب الوقائي الذي يمثل الخط الأعرض والأهم في معالجة الجريمة وأسبابها وظروفها، فالإسلام لا ينتظر وقوع الجريمة حتى يتصدى لها، وأن ما يتخذ لها كل التدابير والإجراءات التي من شأنه الحيلولة دون وقوعها، والجانب العلاجي لا يكون إلا في نهاية الأمر على طريقة اخر العلاج الكي.

وقد أوصى المؤتمر الدولي للبحوث في الدراسات الإسلامية المنعقد في جامعة ملايا بماليزيا في العام 2012م، بضرورة الاهتمام بالإنتاج العلمي في مجال العلوم الشرعية" والدعوة إلى البحث في واقع المؤسسات الأكاديمية المتصلة بالدراسات الإسلامية بغرض التحليل والتقويم والارتقاء، وكذلك السعي لأن تكون الدراسات الإسلامية بالمواصفات العالمية والمعايير الأكاديمية الشرعية"[1].

إن العناية بالشريعة الإسلامية تعلماً، وتعليماً، وعملاً، واجتهادا، هي رسالة المسلم في الحياة الدنيا، يحاسب على التقصير في تعلمها، أو نشرها أو تعطيل العمل بها وفق ما أعطاه الله من قدرات، والشريعة الإسلامية مادة التفكير والعمل في حياة المسلمين، ومعيارهم الوحيد للحكم على الأشياء بالصلاح أو الفساد، تعلو مكانتهم عندما يحكمونها وحدها في شؤون حياتهم سلوكاً وتفكيراً واعتقاداً، وتنحدر منزلتهم، عندما يجعلونها معياراً ثانوياً إلى جانب معايير أخرى لا تنبثق من الإسلام.

ثالثا: تطور الإنتاج العلمي في أكاديمية الشرطة:

يشكل إثراء البحث العلمي وإنتاج المعرفة العلمية في مجال الدراسات المتخصصة في مكافحة الجريمة في

(1) توصيات مؤتمر جامعة ملايا. (2012م). خدمة القرآن والسنة النبوية"، المؤتمر الدولي للبحوث في الدراسات الإسلامية، أكاديمية الدراسات الإسلامية، ماليزيا.

المجتمع اليمني، واحد من أهم الأهداف التي تسعى أكاديمية الشرطة إلى تحقيقها، فقد أولت منذ بداية نشأتها البحث العلمي أكبر اهتمامها لتجسيد رؤيتها وتحقيق أهدافها من خلال إنتاج الكثير من الأبحاث والدراسات والرسائل العلمية في برامج الدراسات العليا المختلفة، وعليه سنتعرف في هذه الفقرة على أكاديمية الشرطة وكلية الدراسات العليا ومراحل نشأة وتطور الإنتاج العلمي بأكاديمية الشرطة، على النحو الاتي:

أ- **أكاديمية الشرطة:**

هي الذراع العلمي لوزارة الداخلية في الجمهورية اليمنية ، تعمل على مساعدتها وتوفير الدعم اللازم لتمكينها من تحقيق الأهداف الاستراتيجية ، وهي أكاديمية نوعية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتخضع للأشراف من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وقد أنشئت بتاريخ 2001/10/28م، ومقرها صنعاء[1].

وتسعى أكاديمية الشرطة إلى تقديم برامج تعليمية قانونية وشرطية وتدريبية لتلبية احتياجات هيئة الشرطة وخدمة المجتمع، وضمان تكافؤ الفرص لجميع الدارسين فيها لتحصيل المعارف والمهارات والسلوكيات التي تمكنهم من أداء أعمالهم.

وتتكون أكاديمية الشرطة من المكونات التالية (كلية الشرطة وكلية الدراسات العليا وكلية التدريب ومركز بحوث الشرطة) وتتكون كل كلية من عدد من الأقسام العلمية، كما يتكون مركز بحوث الشرطة من عدد من الدوائر البحثية[2].

وتهدف أكاديمية الشرطة إلى تحقيق الأهداف التالية[3]:

1- إعداد وتأهيل ضباط الشرطة أكاديميا لتمكينهم من أداء الأعمال الموكلة إليهم.

2- المتابعة الدائمة للتقنيات والأساليب العلمية الحديثة في مجالات الأمن ومكافحة الجريمة.

3- تشجيع البحث العلمي في مختلف المجالات القانونية والأمنية والشرطية والاجتماعية وكل ما يتصل لمكافحة الجريمة وتطوير الأداء الأمني بشقيه العلمي والإداري.

4- توثيق الروابط العلمية والأكاديمية مع الجامعات وأكاديميات الشرطة والهيئات العلمية ومراكز

---

(1) المادة (1) من القانون رقم (10) لسنة 2001م بشأن إنشاء أكاديمية الشرطة.

(2) المادة (3) من القانون السابق.

(3) المادة (12) من القانون السابق.

البحوث في الداخل والخارج، بما يكفل التبادل البناء للمعارف والخبرات، والمشاركة التي تكفل الإسهام الفعال في تطوير العمل الأكاديمي وضمان الجودة وتعزيز مكانة الأكاديمية.

5- تقديم الدراسات العلمية والاستشارات المتخصصة لأجهزة وزارة الداخلية.

ب-كلية الدراسات العليا:

تعد كلية الدراسات العليا أحد مكونات أكاديمية الشرطة، وهي امتداد لما كان سابقا(المعهد العالي لضباط الشرطة)، والذي أنشئ بموجب القانون رقم (1) لسنة 1988م، وقد حلت الكلية محل المعهد لمواكبة التطور العلمي والعملي بموجب القانون رقم (10) لسنة2001م بشأن إنشاء أكاديمية الشرطة بمكوناتها المختلفة[1]

وأوكلت إليها مهام الإشراف على أنشطة الدراسات العليا المتخصصة في مجالات علوم الشرطة ومتابعة برامج الدراسات العليا، ورفع مستوى التعليم العالي[2]

وتتكون كلية الدراسات العليا من مجلس الكلية وعدد من الأقسام العلمية المتخصصة وهي قسم العلوم الجنائية وقسم العلوم الأمنية وقسم العلوم الإدارية وقسم العلوم الاجتماعية وعدد من الإدارات لتنظيم أنشطتها العلمية[3].

وتسعى الكلية إلى التأهيل العلمي العالي لضباط الشرطة في مجال علوم الشرطة وما يتصل بها في العلوم الجنائية والأمنية والإدارية والاجتماعية لدرجة الدبلوم العالي والماجستير.

وتهدف كلية الدراسات العليا إلى تحقيق الأهداف التالية[4]:

1- تأهيل ضباط الشرطة والأمن تأهيلا علميا وعمليا عاليا.

2- الالتزام بمعايير الجودة والتطوير الأكاديمي في أنشطة وبرامج الكلية ومخرجاتها.

3- تلبية احتياجات المؤسسات التعليمية والتدريبية ومراكز الأبحاث الأمنية من الكفاءات العلمية

(1) المادة (3) من القانون السابق.

(2) المادة (66) من القانون السابق.

(3) المواد (67- 98-99) من القانون السابق.

(4) لائحة البرامج العلمية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، مرجع سابق ص2.

المتخصصة.

4- إكساب الدارسين المعارف والمهارات في مجال العمل الأمني.

5- إثراء البحث العلمي القانوني والأمني الشرطي والإنساني في مجالات الدراسات المتخصصة بمكافحة الجريمة والوقاية منها والدراسات والأبحاث التي تخدم الأمن بمفهومه الشامل.

6- تعزيز الروابط وتبادل الخبرات والمعارف مع المؤسسات العلمية والعدلية والاجتماعية على المستويين الوطني والدولي.

ج- مراحل تطور الإنتاج العلمي في كلية الدراسات العليا:

مر تطور الإنتاج العلمي في مجال العلوم الجنائية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة بمرحلتين زمنيتين هما: مرحلة المعهد العالي لضباط الشرطة والمرحلة الثانية مرحلة كلية الدراسات العليا، سوف نتحدث عنهما بإيجاز:

المرحلة الأولى: مرحلة المعهد العالي لضباط الشرطة:

نشأ المعهد العالي لضباط الشرطة في العام 1988م، وأوكلت إليه مهام عقد الدورات التدريبية لترقية ضباط الشرطة إلى الرتب الأعلى، والقيام بالدراسات المتخصصة العليا[1].

وقد بدأ المعهد نشاطه العلمي في منح درجة الماجستير بنظام ديبلومات الدراسات العليا وهما دبلوم العلوم الجنائية ودبلوم إدارة وتنظيم الشرطة، وحتى العام الأكاديمي 2001- 2002م[2].

وفي العام الأكاديمي 2002-2003م استحدث المعهد العالي لضباط الشرطة دبلوم متخصص في علوم الأمن العام بديلا عن دبلوم إدارة وتنظيم الشرطة، ليكون مع دبلوم العلوم الجنائية شرط في الحصول على درجة الماجستير في علوم الشرطة[3].

---

(1) القانون رقم (1) لسنة 1988م بشأن إنشاء المعهد العالي لضباط الشرطة.

(2) مثنى الشعيبي، كلية الدراسات العليا منارة للعلم والمعرفة، مجلة ملخصات الأبحاث العلمية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، الإصدار الحادي عشر 2012-2013م ص10.

(3) علي حسن الشرفي، مجلة ملخصات الأبحاث العلمية في الدراسات العليا، المعهد العالي لضباط الشرطة، وزارة الداخلية، الإصدار الثالث، 2002-2003م، ص3.

وقد بلغ عدد الدفعات المتخرجة من المعهد العالي لضباط الشرطة بنظام الدبلومين في علوم الشرطة، سبعة عشر دفعة حتى العام الأكاديمي 2004-2005م[1].

واقتصر الإنتاج العلمي في المرحلة الأولى بالمعهد العالي لضباط الشرطة على البحوث التكميلية وفق ما ينجزه الدارسين في دبلوم العلوم الجنائية ودبلوم إدارة وتنظيم الشرطة، ودبلوم الأمن العام، وفق قواعد البحث العلمي ، تحت إشراف نخبة من الأساتذة المتخصصين بالأكاديمية، حيث كان يشترط للحصول على درجة دبلوم الدراسات العليا ، إلى جانب اجتياز المواد المقررة في الدبلوم ، إعداد الدارس بحث تكميلي، تحت إشراف أحد أعضاء هيئة التدريس، بعد موافقة القسم المختص، ويشترط في البحث الجدة والأصالة، وأن يكون على صلة بعمل الشرطة والأمن، وفق البرنامج الزمني الذي تعده إدارة البحوث بالكلية.

وتعد الأبحاث التكميلية من أهم مكونات الإنتاج العلمي، بالجامعات، والأكاديميات، والمراكز العلمية، إضافة إلى بقية مكونات الإنتاج العلمي على مستوى الدراسات العليا، المتمثلة في الرسائل والاطروحات الجامعية، الماجستير والدكتوراه، وتعرف الدراسات العليا بأنها: الدراسة التالية للدراسة الجامعية بقصد الحصول على الدبلوم العالي أو الماجستير أو الزمالة أو الدكتوراه[2].

المرحلة الثانية: مرحلة كلية الدراسات العليا:

تم تفعيل قانون إنشاء أكاديمية الشرطة رقم (10) لسنة 2001م بصدور قرار جمهوري بتعيين قائم بأعمال رئيس أكاديمية الشرطة ومدير لكلية الدراسات العليا، لتحل الكلية محل المعهد العالي لضباط الشرطة[3].

وقد بدأت الكلية مسيرتها العلمية في العام الأكاديمي 2005-2006م مستمرة في منح درجة الماجستير في برامج ديبلومات الدراسات العليا وهما دبلوم العلوم الجنائية ودبلوم الأمن العام[4].

وفي العام الأكاديمي 2010-2011م قامت كلية الدراسات العليا بتفعيل دبلوم إدارة وتنظيم الشرطة الذي كان متوقفا منذ العام الأكاديمي 2002-2003م ليكون إلى جوار دبلوم الأمن العام كدبلوم تمهيدي لحصول الباحث

(1) مجلة ملخصات الأبحاث العلمية في الدراسات العليا، مرجع سابق، الإصدار الخامس 2004-2005م، ص51.

(2) المادة (2) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (28) لسنة 2003م، بشأن البعثات والمنح الدراسية في الجمهورية اليمنية.

(3) القرار الجمهوري رقم (134) لسنة 2005م بشأن تعيين قائم بأعمال رئيس أكاديمية الشرطة ومدير لكلية الدراسات العليا.

(4) مجلة ملخصات الأبحاث العلمية في الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، الإصدار السادس، 2005-2006م، ص1.

على درجة الماجستير في الحقوق وعلوم الشرطة بعد حصوله على دبلوم العلوم الجنائية[1].

وحرصا من الكلية على تطوير برامجها استحدثت برنامج الماجستير بنظام الرسائل العلمية في العام الأكاديمي 2011-2012م في تخصصات العلوم الأمنية وعلوم إدارة وتنظيم الشرطة والعلوم الجنائية[2].

وكذلك في نفس العام تم استحداث برنامج الماجستير بنظام الرسائل العلمية في العلوم الاجتماعية لما له من أهمية في دراسة الجريمة وخدمة المجتمع[3].

وفي العام الأكاديمي 2014- 2015م توقفت العملية التعليمية في كلية الدراسات العليا بسبب العدوان الغاشم والحرب في اليمن واستمرت لمدة أربع سنوات.

في العام 2019م استعادت الكلية نشاطها ومسيرتها العلمية والبحثية رغم الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها أغلب الجامعات اليمنية.

واقتصر الإنتاج العلمي في المرحلة الثانية الممتدة من العام 2005 وحتى العام 2019م على البحوث التكميلية ورسائل الماجستير، وفق ما ينجره الباحثين والدارسين في برنامج الماجستير بنظام الدبلومين وبرنامج الماجستير بنظام الدبلوم والرسالة العلمية في تخصصات العلوم الجنائية والعلوم الإدارية والعلوم الأمنية والعلوم الاجتماعية.

وتمتاز الأبحاث العلمية والرسائل الجامعية بمميزات عديده، منها: تعد مصادر معلومات أولية غير منشورة، وتمثل إضافة علمية جديدة إلى رصيد المعرفة الإنسانية، كما أنها تعتمد على استخدام المناهج والطرق العلمية، والتحليل المتعمق للمعلومات، وتفسير النتائج، وتقديم الحلول والمقترحات المناسبة، وتساعد الباحثين وصناع القرار والمجتمع من معرفة ما تم إنجازه في حقول المعرفة من بحوث ودراسات، باعتبارها تمثل نتاجاً علمياً أكاديمياً قيماً، وخلاصة فكر نخبة متميزة من المجتمع.[4]

المطلب الثاني: الدراسات السابقة:

تناول البحث عدد من الدراسات السابقة عن الإنتاج العلمي في اليمن وبعض الدول العربية، مع اختلاف بيئة

---

(1) مثنى الشعيبي، كلية الدراسات العليا منارة للعلم والمعرفة، مرجع سابق، ص10.

(2) مثنى الشعيبي، المرجع السابق، ص10..

(3) مثنى الشعيبي، المرجع السابق، ص10.

(4) يسرى الجدعاني، الأرشفة الإلكترونية للرسائل الجامعية في مكتبة جامعة الملك عبد العزيز، دراسة حالة، قسم علم المعلومات، كلية الآداب، المملكة العربية السعودية، 1432هجرية، ص 28.

وأهداف كل دراسة وطرق استعمالها لمتغيرات وأشكال الإنتاج العلمي، سيتم عرضها من الأحدث إلى الأقدم على النحو التالي:

1- **دراسة الصايدي** (2022)[1]: وهدفت إلى تحليل الإنتاج العلمي في كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة في مجال العلوم الجنائية للفترة(1988- 2019م)، واعتمدت على المنهج الوصفي والمنهج المقارن باستخدام أداتي الملاحظة والاستمارة ، وخلص البحث إلى جملة من النتائج أبرزها: وجود كمية معتبرة ورصيد جيد من الإنتاج العلمي في مجال العلوم الجنائية بكلية الدراسات العليا في أكاديمية الشرطة، وبلغ حجم الإنتاج العلمي في مجال العلوم الجنائية في كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة(632) عملا علميا من إنتاج الباحثين الذكور 100%، كان نصيب الباحثين اليمنين إنتاج(632) مادة علمية وبنسبة 99%، أما غير اليمنين فبلغ نصيبهم 1% من خلال إنتاج (6) مواد علمية، وباللغة العربية بنسبة 100%، وتنوعت أشكال الإنتاج العلمي إلى شكلين: الأبحاث التكميلية وهي الشكل الغالب على هذا الإنتاج وبنسبة 99،5%، ورسائل الماجستير وبنسبة 0،5%، وهي نسبة متدنية جدا، وأن الفترة الزمنية التي عرفت إنتاجا علميا أكثر هي الفترة الممتدة من العام 2010م وحتى العام 2015م، وبنسبة 33%، من خلال إنتاج (205) مادة علمية، ويشير التوزيع الموضوعي للإنتاج العلمي، إلى أن موضوعات تخصص قانون العقوبات الخاص كان صاحب النصيب الأكبر من هذا الإنتاج، يليه تخصص قانون الإجراءات الجزائية، ثم تخصص قانون العقوبات العام، ثم تخصص علم الإجرام والعقاب، وجاء في المرتبة الخامسة تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، وجاءت موضوعات تخصص الوسائل العلمية الحديثة، وعلم النفس الجنائي والقضائي والإحصاء الجنائي جاءت في المرتبة الأخيرة وبنسب متدنية، ومدى الاستفادة من الإنتاج العلمي، ضعيف جدا، بسبب عدم نشره، وضعف الخدمات المكتبية والمعلوماتية بكلية الدراسات العليا

(1) مراد عبده الصايدي، تحليل الإنتاج العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة اليمنية للفترة(1988-2019م)، المجلة اليمنية للبحث العلمي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المجلد السادس، العدد الأول يونيو2022م، اليمن.

2- **دراسة الخطيب والعواضي والحكيمي** (2022)[1]: وهدفت إلى معرفة وتحليل حصاد نصف قرن من الإنتاج والنشر العلمي لجامعة صنعاء لفترة:(1970-2020)، باستخدام منهجين الوصفي والمقارن، وكشفت الدراسة عن جملة من النتائج من أهمها: أن جامعة صنعاء أول جامعة يمنية لديها دليل بيليوغرافي حديث وشامل حول إنتاجها العلمي، بلغ مجموع الإنتاج العلمي للجامعة للفترة المحددة ما يزيد عن (8212) عنصرا، منها (6120) رسالة علمية، و(2092) بحثا منشورا، وبلغ إنتاج الجامعة منها (4333) رسالة ، إما الإنتاج الخارجي للمبتعثين للجامعة فبلغ مجموعة(1787)، أما التوزيع بحسب الدرجة العلمية ، كان للماجستير(4588) مقابل (1524) للدكتوراه، إضافة إلى (8) للزمالة، وتوزعت الرسائل العلمية ككل وبحسب جنسية الباحث إلى(5836) لليمنيين وبنسبة 95% مقابل (284) لغير اليمنيين وبنسبة 5%، وحصلت كلية التربية على المرتبة الأولى تليها كلية الآداب فالطب، يليه المراكز البحثية، أما الأبحاث والمؤلفات المنشورة محليا ودوليا فبلغ عددها(2092) بحثا، منها (1950) للذكور مقابل (142) للإناث ، وجاءت اللغة العربية بالمرتبة الأولى من حيث لغة البحث، تليها الإنجليزية، ثم بقية اللغات الأخرى.

3- **دراسة الخطيب والشيباني والخولاني**(2021)[2]: وهدفت إلى تحليل رسائل الماجستير المجازة من جامعة إب بالجمهورية اليمنية للفترة (2003-2019)، وفقا للمتغيرات الاتية(الكلية – القسم- التخصص- سنة الإقرار)، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب تحليل المضمون كأداة لتحليل البيانات، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، من أبرزها: بلغ مجموع الرسائل المجازة من كليات جامعة إب ككل، خلال الفترة(2003-2019)، ما يقارب (600) رسالة، حصلت كلية التربية على المرتبة الأولى بعدد(370) رسالة وبنسبة(61,7%)، يليها كلية الآداب في المرتبة الثانية بعدد(219)، وبنسبة(36,5%)، ثم كلية العلوم ثالثا بعدد(11)رسالة وبنسبة (1,8%)، وتوزعت وفقا

(1) خليل محمد الخطيب وعلي عبدالله العواضي، شائف الحكيمي، حصاد نصف قرن من الإنتاج العلمي والنشر العلمي لجامعة صنعاء دراسة وصفية تحليلية (1970-2022)، المجلة اليمنية للبحث العلمي، وزارة العليم العالي والبحث العلمي، اليمن، المجلد الخامس العدد (1) 2022م.

(2) خليل محمد الخطيب ومحمد الشيباني ولينا الخولاني، تحليل رسائل الماجستير المجازة من جامعة إب بالجمهورية اليمنية (2003-2019)، مجلة أبحاث كلية التربية، جامعة الحديدة، العدد (22) يونيو 2021م.

لمتغير النوع إلى (429) رسالة لمصلحة الذكور، وبنسبة (71%)، في مقابل (171) للإناث وبنسبة (28,5%)، أما بحسب القسم فتوزعت على ستة أقسام علمية، وحصل قسم الإدارة وأصول التربية على المرتبة الأولى (198) رسالة وبنسبة (33%)، يليه قسم علوم القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بواقع(155) وبنسبة (25,5%)، ثم قسم المناهج وطرق التدريس ، فالعلوم النفسية والتربوية، ثم قسم اللغة العربية وقسم التاريخ ، وأخيرا قسم الكيمياء، وتوزعت رسائل الماجستير على (35) تخصصا علميا، حصل تخصص الإدارة وأصول التربية على المرتبة الأولى، يليه تخصص أدب الحديث ، ثم أصول الفقه، بواقع (342) رسالة وبنسبة (59%)، بينما توزعت بقية الرسائل وعددها (248) وبنسبة (41%) على التخصصات الأخرى، وتوزعت وفقا لسنة الإقرار على (16) عاما دراسيا، امتدت بين (2003-2019)، وكان أكثر الأعوام إقرار للرسائل العلمية عام 2017، بواقع (131)، وبنسبة(21,8%)

4- **دراسة السفياني والخطيب (2021)**:[1] وهدفت إلى تحليل رسائل الماجستير المجازة في جامعة حضرموت للفترة(2004-2018) وفقا لمتغيرات:(الكلية- نوع الكلية- القسم – التخصص- نوع الباحث- سنة الاجازة- لغة البحث- نوع البيانات- عدد كلمات العنوان)، واعتمدت على المنهج الوصفي، باستخدام أسلوب تحليل المضمون، وخلصت النتائج إلى أن عدد رسائل الماجستير المجازة في جامعة حضرموت للفترة(2004-2018) حوالي (360) رسالة ماجستير في (20) تخصصا علميا، معظمها أبحاث ميدانية، توزعت بين الكليات بنسبة: (71,9%) نظرية، و(28,1%) تطبيقية، شارك في إجرائها (68,9%) من الذكور، و(31,1%) من الإناث ، وكتبت بلغتين : منها(81,1%) باللغة العربية، و(18,9%) باللغة الإنجليزية، وجاءت كلية الآداب في مقدمة الكليات إجازة لرسائل الماجستير، ، تليها التربية ، ثم الطب، ثم العلوم الإدارية ، ثم البيئة والأحياء البحرية، ثم كليتي البنات والعلوم، وبلغ المتوسط المرجح للرسائل المجازة كل عام (3) رسائل في كل تخصص ومثلت الرسائل المجازة خلال الخمس السنوات الأولى ما نسبته (16%)، وفي الخمس السنوات التالية(31%)، وفي

(1) هلال محمد السفياني وخليل محمد الخطيب، تحليل رسائل الماجستير المجازة في جامعة حضرموت خلال الفترة من (2004-2018م) وفقا لبعض المتغيرات، مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة القلم، إب، اليمن، السنة الثامنة، العدد السابع والعشرين، سبتمبر – اكتوبر 2021م.

الخمس السنوات الأخيرة (53%)، كما أن عدد كلمات العناوين الأكثر شيوعا هي الأقل من (12) كلمة، تليها (12-15) كلمة.

5- **دراسة الخطيب والخطيب**(2020)[1]: وهدفت إلى تحليل الرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية للفترة(1980- 2013)، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أسلوب تحليل المضمون لدراسة الخصائص الكمية والنوعية للرسائل الجامعية، وخلصت إلى جملة من النتائج من أبرزها: بلغ عدد الرسائل الجامعية خلاصة الإنتاج المعرفي لطلبة الدراسات العليا بالجمهورية اليمنية، والمجازة من الجامعات اليمنية والعربية والأجنبية، (10000) رسالة منها(71%) للماجستير، و(29%) للدكتوراه، وكان للذكور منها(72%)، و(28%) للإناث، وحصدت اللغة العربية النصيب الأكبر من الرسائل الجامعية، وبنسبة(60%) في مقابل (40%) للغات الأجنبية، وتوزعت الرسائل الجامعية على (59) بلدا، واحتلت اليمن المرتبة الأولى بنسبة(49%)، يليها مصر بنسبة(15%)، ثم السودان بنسبة(5%)،فماليزيا بنسبة(4%)، والهند بنسبة(4%)، وبلغت ذروة إيداع الرسائل الجامعية خلال الفترة(2004-2012)، بنسبة (85%)، وكان العام (2010) أكثر الأعوام إيداعا ، بنسبة (12%) من مجموع الرسائل ككل، وتناولت الرسائل الجامعية (24) مجالا موضوعيا ، وحصل مجال الطب والعلوم الصحية على المرتبة الأولى بنسبة(15%)، يليه مجال التربية والتعليم بنسبة(13%)، وجاءت بقية المجالات مرتبة على التوالي(لغات وآداب، ودين، وعلوم، وقانون، وإدارة، وهندسة ،ومعلوماتية ، وزراعة ، وتاريخ ،واقتصاد، وعلم نفس ، وعلوم سياسية، ومحاسبة، وجغرافيا، وعلم اجتماع، وإعلام، وبيئة، إحصاء، واثار، وفلسفة، ورياضة ، وسياحة).

6- **دراسة الهمداني والخطيب**(2020): [2] وهدفت إلى تحليل الاتجاهات الموضوعية للرسائل الجامعية المجازة من قسم الإدارة والتخطيط التربوي بكلية التربية في جامعة صنعاء للفترة(1997-

(1) خليل محمد الخطيب وياسر حزام الخطيب، تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية دراسة بيلومترية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة، مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة، جامعة صنعاء، المجلد (8)، العدد (14،15)، 2020م.

(2) خليل محمد الخطيب ورجاء محمد الهمداني، تحليل الاتجاهات الموضوعية للرسائل العلمية بقسم الإدارة والتخطيط التربوي في جامعة صنعاء للفترة (1997-2019)، مجلة جامعة الملكة أروى، صنعاء، اليمن، العدد الرابع والعشرون، 2020.

2019)، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الوثائقي، باستخدام استمارة تحليل المحتوى كأداة لجمع البيانات، وتوصلت إلى جملة من النتائج، أبرزها: كانت معظم الرسائل العلمية من إنتاج الطلبة الذكور، وكان معظم الباحثين من الجنسية اليمنية، وبلغت رسائل الماجستير ضعف أطروحات الدكتوراه، وكان عدد رسائل التعليم العام ضعف عددها في التعليم العالي، مع وجود نسبة ضئيلة في مجالات التعليم الأخرى، وكذلك قلة الرسائل العلمية حول التعليم في القطاع الخاص، وتوزعت الاتجاهات الموضوعية للرسائل العلمية بين (18) مجالا بحثيا، من أصل (20) مجالا وتصدر مجال القيادة والإدارة و الحوكمة كافة المجالات، وبنسبة(28%) من مجمل الرسائل العلمية، يليه في المرتبة الثانية مجال الاتجاهات الإدارية الحديثة بنسبة (22%)، وحل في المرتبة الثالثة مجال الثقافة والهياكل التنظيمية وبيئة العمل بنسبة(13%).

7- **دراسة أبو الخير(2019)**[1]: هدفت إلى التعرف على خصائص الإنتاج الفكري العربي في مجال الاقتصاد والإدارة، من خلال تحليل الإنتاج الفكري المتاح في قاعدة بيانات(ECL Linkبدار المنظومة ، واعتمدت على المنهج البيلوجرافي البيلومتري، وتوصلت إلى جملة من النتائج من أهمها: بلغ حجم الإنتاج الفكري العربي في مجال الاقتصاد والإدارة (122039) عملا فكريا، من عام 1931، وحتى العام 2015، نشر منه(92%) في الدوريات، و(8%) في المؤتمرات، وتتيح قاعدة البيانات النص الكامل لنسبة(43,60%) تقريبا من الإنتاج الفكري، وتتيح البيانات الببليوجرافية فقط لباقي الإنتاج الفكري، وقد كانت أغزر فترات الإنتاج الفكري هي الفترة من 2006وحتى 2015من ويشير التوزيع الموضوعي للإنتاج الفكري العربي في مجال الاقتصاد والإدارة، إلى أن الأحوال السياسية كانت هي صاحبة النصيب الأكبر من الأعمال، يليها موضوع الأحوال الاجتماعية، ثم القوانين والتشريعات، ثم التنمية الاقتصادية ، وجاء في المرتبة الخامسة موضوع الصراع العربي الإسرائيلي ، كما كانت اللغة العربية هي صاحبة النصيب الأكبر بين لغات النشر، تليها اللغة الإنجليزية، ثم اللغة الفرنسية، وكان أجمالي الدول التي تم النشر فيها، أو عقد مؤتمرات، هي ثلاثة وعشرون دولة، منها ثمانية عشر دولة

(1) إبراهيم حسن أبو الخير، الإنتاج الفكري العربي في مجال الاقتصاد والإدارة: دراسة تحليلية لقاعدة بياناتEco LInk، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، المجلد (1)، العدد (1) 2019..

عربية، وخمس دول غير عربية، وكانت أكثر الدول نشرا هي مصر، السعودية، لبنان، العراق، ثم الأردن.

8- **دراسة أبو الخير والقلش** (2018): [1] وهدفت إلى رصد وتحليل الاطروحات المجازة في الجامعات السعودية، والمتاحة في قاعدة بيانات الرسائل الجامعية بدار المنظومة ، وفقا لتحديد الاتجاهات العددية والنوعية لها، واعتمدت على المنهج الببليوجرافي الببليومتري، وتوصلت إلى جملة من النتائج من أهمها: بلغ رصيد رسائل الماجستير والدكتوراه السعودية والمتاحة في قاعدة بيانات دار المنظومة (12520) رسالة منذ العام 1969 وهو تاريخ أو رسالة سعودية مسجلة فيها، وتمثل إنتاج الرسائل الجامعية في(13) موضوعا رئيسا، وهي: التربية، الدعوة وأصول الدين، الشريعة واللغة العربية، قوانين وتشريعات، الدراسات الأمنية، الهندسة، العلوم الاجتماعية، العلوم التطبيقية، الآداب والعلوم الإنسانية، علوم القرآن، وعلم الحديث، الإدارة، وتعد اللغة العربية هي اللغة الأكثر استخداما في كتابة وإعداد الرسائل الجامعية سواء للماجستير أو الدكتوراه برصيد (11771) رسالة مقابل اللغة الإنجليزية التي اجيز لها (749) رسالة، وقد بلغ عدد المؤسسات الأكاديمية التي أجازت الرسائل في السعودية (20) مؤسسة أكثرها جامعة أم القرى، حيث أجازت (4801) رسالة، تليها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برصيد(3593) رسالة، وبلغ عدد المشرفين البؤريين (40) مشرفا، أشرفوا جميعا على (860) رسالة.

9- **دراسة عبابنه** (2018): [2] وهدفت إلى معرفة توزيع الرسائل الجامعية المجازة في الإدارة التربوية بالجامعة الأردنية خلال الفترة(2007-2016)، تبعا لعدة متغيرات، واستخدمت المنهج الوصفي، وطورت بطاقة تحليل محتوى للحصول على البيانات المطلوبة، وتوصلت إلى أن الرسائل الجامعية توزعت تبعا للدرجة العلمية إلى: اطروحات الدكتوراه بنسبة(83%)، وتتقارب النسب من حيث جنس

(1) إبراهيم حسن أبو الخير وأسامة أحمد القلش، الأطروحات المجازة بالجامعات السعودية والمتاحة بقاعدة بيانات الرسائل الجامعية بدار المنظومة: دراسة تحليلية، مجلة مركز بحوث ونظم وخدمات المعلومات بكليات الآداب جامعة القاهرة، مصر، مارس2018م.

(2) صالح أحمد عبابنه، تحليل محتوى الرسائل الجامعية المجازة في الإدارة التربوية بالجامعة الأردنية للفترة (2007-2016)، مجلة دراسات العلوم التربوية، المجلد (45)، العدد (3) 2018م.

الطالب، وعدد كلمات العنوان الأكثر شيوعا من (11-15) كلمة، وبيئة الدراسة الأكثر شيوعا الأردن، ثم السعودية، ومجتمع الدراسة الأكثر استهدافا التعليم العالي، وحجم العينة الأكثر اختيار من (100-300) فردا، واستخدمت الاستبانة أداة للدراسة في معظم الرسائل ، وكانت المنهجية الأكثر استخدما هي الوصفية.

10- **دراسة الشهري والحجيلان**(2017)[1]: وهدفت إلى تحليل رسائل الماجستير المجازة من قسم وسائل التعليم بكليات الشرق العربي بمدينة الرياض خلال القترة من (1436-1443)، واتبعت المنهج الوصفي بأسلوب تحليل المحتوى، وتكونت العينة من (59) رسالة، وتوصلت إلى العديد من النتائج من أهمها: أن أغلب الرسائل استهدفت فئة الإناث، وفئة الطلبة والمرحلة الثانوية، وفي أغلب منهج البحث المستخدمة فيها هي: المنهج التجريبي، وشبة التجريبي، كما أن أغلبها استخدمت أداة الاختبار لجمع البيانات ، وأن أكثر من نصف الرسائل لم تنسب أي من النظريات أو النماذج التعليمية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة واستعراض أهدافها ومنهاجها ونتائجها وتوصياتها تبين: تنوع الدراسات اليمنية المحلية المتعلقة بمجال البحث الحالي، وقد تميزت بحداثتها، وكانت ما بين العام 2017-2022م، غير أنها لم تتطرق إلى مجال الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية محليا وعربيا.

وقد اتفقت كافة الدراسات السابقة مع البحث الحالي في الهدف وهو: تحليل الإنتاج العلمي من جوانب مختلفة، كما اتفق البحث الحالي مع أغلب الدراسات السابقة في المنهج المستخدم، وهو المنهج الوصفي بمدخله تحليل المحتوى.

ويختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة كونه البحث الأول على المستوى المحلي في تحليل الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية في أكاديمية الشرطة بالجمهورية اليمنية.

واستفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في اختيار منهج البحث المناسب، وتحديد متغيرات البحث الحالي

---

(1) حسن الشهري و محمد حجيلان، دراسة تحليلية لرسائل الماجستير المجازة من قسم وسائل وتكنولوجيا التعليم بكليات الشرق العربي بمدينة الرياض، مجلة(IUG) للعلوم التربوية والنفسية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، المجلد (25) العدد (3)، 2017م.

بشكل واضح ودقيق، وكتابة الإطار النظري، وتحليل ومناقشة النتائج وتفسيرها.

المبحث الثاني: منهجية للبحث وإجراءاته:

أولا: منهج البحث: اعتمد البحث على استخدم المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحليل بيانات ومعلومات الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية، باعتماد المتغيرات التالية: التوزيع الكمي بحسب (النوع الاجتماعي- جنسية الباحث – لغة البحث)، التوزيع النوعي، السمات الموضوعية، التوزيع الزمني، إبرز المشرفين، والمنهج المقارن لأغراض التحليل في بعض الحالات، ومقارنة الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية على مستوى الأقسام العلمية، في نفس الفترة الزمنية، بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة.

ثانيا: مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من الأبحاث العلمية في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، منذ تاريخ نشأتها في العام 1988وحتى العام 2022م، والمتاحة في مكتبة الكلية.

ثالثا: عينة البحث: تشمل العينة جميع الأبحاث التكميلية ورسائل الماجستير في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة.

رابعا: أدوات البحث: تمثلت أداة جمع البيانات في الاتي:

أ- **الاستمارة:** قام الباحث بتصميم (استمارة تحليل محتوى) لغرض جمع المعلومات والبيانات عن الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال الرجوع إلى:

- مشروع دليل عناوين الرسائل والأبحاث العلمية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة ابتداء من العام 1988-2018م، حيث قامت كلية الدراسات العليا بإعداد (مشروع دليل عناوين الرسائل والأبحاث العلمية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة)، وقد شارك الباحث في إعداد محور عناوين الرسائل العلمية، بصفته مسئول على برنامج الرسائل العلمية بالكلية، في تلك الفترة، ولكنه لم يرى طريقه إلى النشر الذي يتيح الإفادة منه وتسويقه عمليا ورقيا وإلكترونيا، ومن العام الأكاديمي 2019م تقوم الكلية بتحديث مشروع الدليل سنويا، وتبين أثناء تحليل (مشروع دليل عناوين الرسائل والأبحاث العلمية)، وجود قصور وأخطاء في تدوين بعض البيانات الببليوغرافية، لبعض الأبحاث والرسائل العلمية.
- وكذلك من خلال الرجوع إلى مجلات ملخصات الأبحاث العلمية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، ابتداء من الإصدار الأول في العام الأكاديمي 2000-2001م، وحتى الإصدار الثاني

عشر في العام الأكاديمي 2012-2013م.

ب-**الملاحظة المفتوحة:** كأداة للتعليق على معطيات ونتائج تحليل طبيعة الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية، كون الباحث أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد بكلية الشرطة مسئول سابق لبرنامج الرسائل العلمية في كلية الدراسات العليا عضو هيئة التدريس بأكاديمية الشرطة، وعن طريق الملاحظة يستطيع الباحث أن يطلع على ما يريد في ظروف طبيعية، مما يزيد من دقة المعلومات.

خامسا: المعالجات الإحصائية: تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية للإجابة على تساؤلات البحث التي تمثلت في التكرارات والنسب المئوية.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج البحث

أولا: تحليل النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مجموع وأشكال وأنواع الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بأكاديمية الشرطة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تحليل البيانات والمعلومات التي تحصل عليها الباحث، والخاصة بالإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة خلال الفترة (1988-2022م)، وكانت النتائج كتالي:

أ- **مجموع الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية:**

بلغ مجموع ما أنتجه الطلاب الباحثين في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة من بحوث علمية، عن وجود (143) مادة علمية في هذا المجال ككل، منذ بداية نشأة المعهد العالي لضباط الشرطة سابقا كلية الدراسات العليا حاليا في العام 1988م وحتى نهاية العام 2022م، وبعد تحليل البيانات وفقا لعدد من المتغيرات أظهرت النتائج ما يلي:

1-توزيع الإنتاج العلمي وفقا لمتغير القسم العلمي:

الجدول رقم (1) يوضح توزيع الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا وفقا لمتغير القسم العلمي:

الرتبة	القسم العلمي	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	العلوم الجنائية	95	%66,50

الثانية	العلوم الإدارية	33	%23
الثالثة	العلوم الأمنية	15	%10,50
الرابعة	العلوم الاجتماعية	–	–
المجموع		143	%100

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن أكثر من نصف الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية من نصيب قسم العلوم الجنائية وبنسبة 66،50% من خلال إنتاج (95) مادة علمية، وجاء في المرتبة الثانية قسم العلوم الإدارية وبنسبة 23% من خلال إنتاج (33) مادة علمية، وحل في المرتبة الثالثة قسم العلوم الأمنية وبنسبة 10,50% من خلال إنتاج (15) مادة علمية، في مقابل غياب قسم العلوم الاجتماعية عن المشاركة في الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية.

وترجع هذه النتيجة إلى أهمية الشريعة الإسلامية في اليمن: حيث أن التشريعات الجنائية الموضوعية والإجرائية في الجمهورية اليمنية تطبق أحكام الشريعة الإسلامية كاملة، باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع، فمهما توصلت العلوم الجنائية لدى الغرب إلى حقائق ونظريات في مواجهة الجريمة، فأنها لا تشكل إضافة حقيقة لفهم واقع الجريمة في المجتمعات الإسلامية ولا قيمة لها في حل المشكلات دون الاهتداء بأحكام الشريعة الإسلامية، وحسب تطور الأقسام العلمية في كلية الدراسات العليا وتاريخ نشأتها ونسبة أعضاء هيئة التدريس بكلية الدراسات العليا في تخصص الشريعة الإسلامية، وغياب الرؤية عن فائدة الشريعة الإسلامية في خدمة العلوم الأمنية.

2- توزيع الإنتاج العلمي وفقا لمتغير النوع الاجتماعي:

الجدول رقم (2) يوضح توزيع الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا وفقا لمتغير النوع الاجتماعي:

الرتبة	النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	ذكور	143	%100
الثانية	إناث	-	-
المجموع		143	%100

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن كل الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا من إنتاج الباحثين الذكور، وبنسبة (100%) من خلال انتاج (143) مادة علمية، في مقابل غياب الإناث وهذه نتيجة طبيعية لندرة عدد الإناث التي يلتحقن بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة نظر لقلة عدد (ضابط الشرطة) من الإناث الحاصلات على الدرجة العلمية الجامعية الأولى، مما يؤهلن للالتحاق بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الصايدي (2022) والتي أشارت إلى غياب الإناث عن المشاركة في الإنتاج العلمي في مجال العلوم الجنائية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة اليمنية للفترة من (1988-2019م).

3- توزيع الإنتاج العلمي وفقا لمتغير الجنسية:

جدول رقم (3) يوضح توزيع الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا وفقا لمتغير الجنسية:

الرتبة	الجنسية	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	يمني	143	%100
الثانية	غير يمني	-	-
المجموع		143	%100

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن كل الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا من إنتاج الباحثين اليمنيين وبنسبة (100%)، من خلال إنتاج (143) مادة علمية، في مقابل غياب الباحثين الغير اليمنيين، وترجع هذه النتيجة إلى ضعف العلاقات الثقافية وقلة الاتفاقيات وبروتكولات التعاون بين أكاديمية الشرطة ومثيلاتها في الدول العربية والأجنبية، والظروف الصعبة التي تمر بها الجمهورية اليمنية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الصايدي (2022) والتي أشارت إلى ندرة الباحثين غير اليمنيين المشاركين في الإنتاج العلمي في مجال العلوم الجنائية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة اليمنية للفترة من (1988-2019م).

4- توزيع الإنتاج وفقا لمتغير اللغة:

جدول رقم (4) يوضح توزيع الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا وفقا لمتغير اللغة:

الرتبة	اللغة	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	اللغة العربية	143	%100
الثانية	لغات أخرى	-	-
المجموع		143	%100

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن كل الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا باللغة العربية، وبنسبة (100%)، من خلال إنتاج (143) مادة علمية في هذه المجال، في مقابل غياب اللغات الأخرى، وهذه نتيجة طبيعية لأن الدراسة والبحث العلمي في كلية الدراسات العليا يعتمد بشكل أساسي وكلي في دراسته ومنهاجه على اللغة العربية ولا وجود لأي برامج أو مقررات دراسية في الأكاديمية بأي لغات أخرى، وافتقارها برامج أو مقررات في اللغة الإنجليزية.

يشير مجموع الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية إلى وجود إنتاج غير معتبر، بمعدل (4) مواد علمية سنويا، وبنسبة 9% من مجموع أجمالي الإنتاج العلمي بكلية الدراسات العليا ككل البالغ (1552) مادة علمية، تم إنجازه خلال الفترة (1988م–2022م)، وهو معدل قليل مقارنة بتخصصات أخرى في الكلية لنفس الفترة، حيث بلغ مجموع الإنتاج العلمي في مجال العلوم الجنائية (674) مادة علمية، وفي مجال العلوم الإدارية (510) مادة علمية، وفي مجال العلوم الأمنية (347) مادة علمية.

من خلال ما سبق يتضح: أن حجم الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة نسبة قليلة وإنتاجية غير معتبرة ولا تتناسب مع عمر إنشاء كلية الدراسات العليا في العام 1988م، وأهمية الشريعة الإسلامية في خدمة التنمية **(التنمية الثقافية وتحصين المجتمع من الغزو الثقافي والفكر الخارجي)** ومكافحة الجريمة الوقاية منها في المجتمع اليمني.

وهو مؤشر يعبر عن ضعف الاهتمام الذي توليه أكاديمية الشرطة وكلية الدراسات العليا في مجال الشريعة الإسلامية، وغياب الرؤية لدى قيادات كلية الدراسات العليا وأكاديمية الشرطة عن أهمية الدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به الشريعة الإسلامية في خدمة التنمية ومكافحة الجريمة والوقاية منها في المجتمع اليمني ومعالجة الظواهر والمشكلات الأمنية والاجتماعية والإدارية التي تواجه الأجهزة الجنائية والعدلية بالجمهورية اليمنية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الصايدي (2022)، التي أشارت إلى ضعف برنامج العلوم الجنائية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة في مجال التشريع الجنائي الإسلامي.

ب–<u>أشكال الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية:</u>

الجدول رقم (5) يوضح أشكال الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة:

الرتبة	الشكل	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	أبحاث تكميلية	143	%100
الثانية	رسائل الماجستير	–	–
المجموع		143	%100

يلاحظ من الجدول رقم (5) إلى وجود شكل واحد للإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا وهو: (الأبحاث التكميلية)، وبنسبة (100%) من خلال إنتاج (143) بحثا تكميليا، **في مقابل غياب إنتاج**

رسائل الماجستير في مجال الشريعة الإسلامية.

وأول بحث تكميلي تم مناقشته في دبلوم العلوم الجنائية هو بحث المقدم/ عبدالحميد محمد الحيمي، بعنوان/ **جريمة السرقة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي**، تحت إشراف الدكتور/ علي حسن الشرفي في العام 1989م، وأول بحث تكميلي تم مناقشته في دبلوم العلوم الإدارية ،هو بحث المقدم/ صالح أحمد السعيدي، بعنوان/ **طرق تعيين الموظف العام في التشريع الإسلامي والتشريعات الوضعية** ، تحت إشراف الدكتور/ أحمد عبدالرحمن شرف الدين في العام 1988م، وأول بحث تكميلي تم مناقشته في العلوم الأمنية، هو بحث النقيب/ حاميم أحمد مغلس بعنوان/ **استراتيجيات الدولة الإسلامية في الحفاظ على الآداب العامة**، تحت إشراف الدكتور/ علي علي المصري في العام 2005م.

يتضح من خلال ما سبق غياب إنتاج الرسائل العلمية في مجال الشريعة الإسلامية بنظام الرسائل العلمية وهذا مؤشر **على ضعف برنامج الرسائل العلمية بالكلية.**

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الصايدي(2022) والتي أشارت إلى تدني إنتاج الرسائل العلمية في مجال العلوم الجنائية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة اليمنية للفترة(1988-2019م)

وتعزى هذه النتيجة: إلى ضعف التكامل والترابط بين مجال الشريعة الإسلامية ومجالات العلوم الجنائية والإدارية والأمنية والاجتماعية في برامج كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، وغياب الرؤية الاستراتيجية الموحدة للبحث العلمي لدى كلية الدراسات العليا، ووجود مشكلات أكاديمية وإدارية وتنظيمه تعيق تطور الإنتاج العلمي في برنامج الرسائل العلمية.

ج-أنواع الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية:

الجدول رقم (6) يوضح أنواع الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة:

الرتبة	النوع	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	أبحاث نظرية	140	%98
الثانية	أبحاث تطبيقية	3	%2
المجموع		143	%100

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن أغلب الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا أبحاث نظرية، وبنسبة (98 %)، من خلال أنتاج (140) مادة علمية شرعية نظرية، غلب عليه الاهتمام بالتراث والفكر الإسلامي أما الأبحاث التطبيقية الشرعية فقد جاءت بنسبة (2%) من خلال إنتاج (3) مواد علمية شرعية تطبيقه، وهي نسبة متدنية جدا، وبالتالي كان اهتمامها بالواقع ضعيفا.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الصايدي(2022) التي أشارت إلى أن غالبية البحوث العلمية المنجزة في مجال العلوم الجنائية بكلية الدراسات العليا في أكاديمية الشرطة اليمنية بحوث نظرية فقط وبنسبة عالية جداً في مقابل غياب البحوث التطبيقية.

وهي نتيجة متوقعة نظر إلى وجود ضعف في مهارات البحث العلمي التطبيقي لدى الباحثين في الكلية بسبب: ضعف في مقررات مناهج البحث العلمي، حيث يغلب عليه الجانب النظري أكثر من التطبيقي، ويرجع ذلك إلى وجود خلل في البنية البحثية بالكلية التي تعتمد على مناهج قديمة تفتقد إلى التطوير، و الإرث الأكاديمي التقليدي الغير قابل للتطوير، وهي مؤشر قوي إلى غياب دور الإشراف الأكاديمي الجاد والفاعل على البحوث العلمية، وغياب إجراء الدورات التدريبية على البحوث الميدانية والتطبيقية، للباحثين والمشرفون من أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية.

ثانيا: تحليل النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما الاتجاهات الزمنية والموضوعية للإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بأكاديمية الشرطة؟

أ-الاتجاهات الزمنية للإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية:

الجدول رقم (7) يوضح التوزيع الزمني للإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة:

العام الأكاديمي	العلوم الجنائية	العلوم الإدارية	العلوم الأمنية	العلوم الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
1988	-	4	-	-	4	%0،97
1989	7	1	-	-	8	%7،33

%0،97	5	–	–	–	5	1990
%6،42	9	–	–	1	8	1991
%15،59	18	–	–	6	12	1992
%6،42	8	–	–	–	8	1993
%3،66	4	–	–	–	4	1994
%4،58	6	–	–	2	4	1995
%6،42	8	–	–	5	3	1996
%8،25	9	–	–	1	8	1997
%1،83	2	–	–	1	1	1998
%4،58	5	–	–	4	1	1999
%3،66	5	–	–	2	3	2000
%4،58	6	–	–	3	3	2001
%4،58	8	–	–	1	7	2002
–	–	–	–	–	–	2003
–	1	–	–	–	1	2004
%3،66	7	–	3	–	4	2005
%1،83	2	–	–	–	2	2006
–	1	–	–	–	1	2007
%2،75	4	–	3	–	1	2008
%1،83	3	–	2	–	1	2009
%2،75	4	–	1	–	3	2010
–	2	–	–	–	2	2011
%1،83	4	–	1	1	2	2012

2013	1	1	3	–	5	%2،75
2014	3	–	2	–	5	%2،75
2015	–	–	–	–	–	–
2020	–	–	–	–	–	–
2021	–	–	–	–	–	–
2022	0–	–	–	–	–	–
المجموع	95	33	15	–	143	%100

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن نسبة الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية خلال الست السنوات الأولى (1988–1994) بلغت (39،16%) من خلال إنتاج (56) مادة علمية، وبلغت نسبتها خلال الفترة (1995–2000)، (22،37%) من خلال إنتاج (32) مادة علمية، بنسبة نقص (16،79%) عن الفترة الزمنية السابقة، وبلغت في الفترة الزمنية (2001–2005) نسبة (15،38%) من خلال إنتاج (22) مادة علمية، أي بنقص نسبة (7%) عن الفترة الزمنية السابقة، وبلغت في الفترة الزمنية (2006–2010) نسبة (9،97%)،من خلال إنتاج(14) مادة علمية وسجلت نسبة تراجع(5%) عن الفترة السابقة، بينما بلغت في الفترة الزمنية الأخيرة(2011–2022) نسبة (11،18%) من خلال إنتاج (16) مادة علمية، بنسبة زيادة(1،21%)

كما يلاحظ من الجدول نفسه أن الفترة الزمنية التي عرفت إنتاجا أكثر في مجال الشريعة الإسلامية تمثلت في الفترة الأولى، وهي الفترة الممتدة من العام 1988م إلى غاية العام 1994م، وكانت بنسبة (39%)، إما المرتبة الثانية في الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية تعود لفترة التسعينات الثانية، بنسبة (22%)، في حين أن المرتبة الثالثة عادت للفترة الزمنية الممتدة (2001–2005م) بنسبة (15%)، أما المرتبة الرابعة فقد عادت للفترة الزمنية الممتدة من عام 2011م إلى غاية العام 2022م، حيث قدرت نسبتها إلى (11%)،وقد جاءت الفترة الزمنية الممتدة من العام 2006م إلى غاية العام 2010م، في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة إنتاج علمي تبلغ (9%)

كما تدل النتائج أن هناك ضعف وتذبذب في الإنتاج العلمي حسب الاتجاهات الزمنية بنسب متفاوتة نوعا ما عد

الفترة الأولى والثانية التي سجلت نسبة لابأس به، ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى غياب وضعف التخطيط الاستراتيجي للبحث العلمي على مستوى الأقسام العلمية بالكلية، وغياب الرؤية في الاهتداء بأحكام الشريعة الإسلامية في تحديد توجهات العملية البحثية الواقعية لخدمة التنمية في المجتمع اليمني.

ب-الاتجاهات الموضوعية للإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية:

للإجابة على هذه الفقرة تم تقسيم الموضوعات البحثية المجازة في كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، وفقا للمجالات الرئيسية في الشريعة الإسلامية وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (8) يوضح التوزيع الموضوعي للإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة:

الرتبة	الموضوع	التكرار	النسبة المئوية
الأولى	التشريع الجنائي الإسلامي	58	%40،55
الثانية	الدارسات المقارنة(الفقه المقارن)	29	%20،27
الثالثة	السياسة الشرعية	15	%10،48
الرابعة	الإدارة الإسلامية	13	%9
الخامسة	حقوق الإنسان في الإسلام	6	%4،19
السادسة	الوقاية من الجريمة	4	%2،79
السادسة	التربية الإسلامية	4	%2،79
السادسة	العقيدة	4	%،2،79
السابعة	النظام القضائي في الإسلام	3	%2
السابعة	الفكر الإسلامي	3	%2
الثامنة	فقه المعاملات الشرعية	2	%1،39
التاسعة	السيرة النبوية	1	%0،69
التاسعة	الأخلاق	1	%0،69
المجموع		143	%100

يلاحظ من الجدول رقم (7) إلى التوزيع الموضوعي للإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية، وفق المجالات الرئيسية في الشريعة الإسلامية، التي استخدمها الباحث لمعرفة الاتجاهات الموضوعية.

ويشير الجدول نفسه إلى أن موضوعات التشريع الجنائي الإسلامي كانت صاحبة النصيب الأكبر من العمل، من خلال إنتاج (58) مادة علمية بنسبة 40%)، وقد احتلت موضوعات الفقه المقارن المرتبة الثانية، من خلال إنتاج (29) مادة علمية بنسبة (20%)، أما في المرتبة الثالثة فقد جاءت موضوعات السياسة الشرعية، من خلال إنتاج(15) مادة علمية بنسبة (10%)، وجاءت موضوعات الإدارة الإسلامية بالمرتبة الرابعة، من خلال إنتاج(13) مادة علمية بنسبة (9%)، وجاءت في المرتبة الخامسة موضوعات حقوق الإنسان في الإسلام بنسبة(4%) من خلال إنتاج (6) مواد علمية، أما في المرتبة السادسة جاءت موضوعات الوقاية من الجريمة والعقيدة والتربية الإسلامية بنسبة (2،79%) من خلال إنتاج (4) مواد علمية لكل تخصص، وجاءت موضوعات النظام القضائي في الإسلام والفكر الإسلامي في المرتبة السابعة، بنسبة (2%)، من خلال إنتاج (3) مواد علمية لكل تخصص، وفي المرتبة الثامنة جاءت موضوعات فقه المعاملات الشرعية، من خلال إنتاج (مادتين) علمية بنسبة (1,5%) وجاءت موضوعات السيرة النبوية والأخلاق في المرتبة التاسعة والأخيرة من خلال إنتاج(مادة) علمية لكل تخصص بنسبة(0,69%)

يتضح من خلال ما سبق: أن أكثر الموضوعات البحثية هي: تخصصات التشريع الجنائي الإسلامي، والفقه المقارن، والسياسة الشرعية، والإدارة الإسلامية.

وكانت أقل الموضوعات البحثية تصاعديا هي: تخصصات النظام القضائي في الإسلام، والعقيدة الإسلامية، والتربية الإسلامية، والوقاية من الجريمة، وحقوق الإنسان في الإسلام.

من الواضح بعد عرض المجالات الموضوعية في تخصص الشريعة الإسلامية أن هذا الإنتاج غير متوازن عدديا من الناحية الموضوعية، ويعتقد الباحث أن عدم التوازن هذا يرجع إلى أن الموضوعات البحثية، تم دراستها بصورة فردية غير متناسقة، أو بحسب المزاج البحثي للباحث، أو رغبة المشرف العلمي دون إشراف أو تخطيط شمولي، وغياب الخطط البحثية المتكاملة لكل التخصصات الدقيقة والفرعية على مستوى الأقسام العلمية بالكلية، والخطة الاستراتيجية الشاملة للبحث العلمي في أكاديمية الشرطة.

ثالثا: تحليل النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما مدى التشتت الموضوعي الزمني للإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة؟

للإجابة على هذا التساؤل تم توزيع الموضوعات البحثية، وفقا للفترات الزمنية السابق الإشارة اليه، بعد تقسيمها إلى خمس فترات زمنية متساوية، ما عدا الفترة الأخيرة، لمعرفة مدى التشتت الموضوعي الزمني للإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (8) يوضح مدى التشتت الموضوعي الزمني للإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة:

الفترة الزمنية / الموضوع	1988-1994م	1995-2000م	2001-2005م	2006-2010م	2011-2022م	المجموع
التشريع الجنائي الإسلامي	35	10	8	1	3	58
الدراسات المقارنة (الفقه المقارن)	9	6	4	5	5	29
السياسة الشرعية	2	5	3	1	4	15
الإدارة الإسلامية	5	7	-	-	1	13
حقوق الإنسان في الإسلام	1	1	2	-	2	6
الوقاية من الجريمة	2	-	-	2	-	4
التربية الإسلامية	-	-	-	2	2	4
العقيدة	-	1	-	-	3	4
النظام القضائي في الإسلام	3	-	-	-	-	3
الفكر الإسلامي	-	-	1	3	-	4
فقه المعاملات الشرعية	1	-	1	-	-	2
السيرة النبوية	-	-	-	1	-	1

الأخلاق	–	–	1	–	–	1
المجموع	58	30	19	23	21	143

يلاحظ من الجدول رقم (8) إلى مدى التشتت الموضوعي الزمني للإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية، وفقا لتخصصات الموضوعات المبحوثة مع التوزيع الزمني السابق، ونلاحظ هنا مدى التشتت الكبير لموضوعات الشريعة الإسلامية على مدار الفترات الزمنية، ويتزايد في بعض الموضوعات ويتناقص تارة أخرى في بعض الموضوعات الأخرى، حتى الوصول إلى مرحلة ندرته، فهو لا يستمر على وتيرة واحدة وهو ناتج عن غياب التخطيط العلمي للبحث العلمي، وضعف التكامل بين الشريعة الإسلامية والعلوم الجنائية والإدارية والأمنية بكلية الدراسات العليا.

والملاحظ كذلك قلة الإنتاج العلمي في موضوعات التشريع الإسلامي في الفترات الزمنية المدروسة ، حيث بلغت نسبة الإنتاج العلمي في الفترة الزمنية الأولى (40،5%) من خلال إنتاج (58) مادة علمية، وبلغت نسبتها في الفترة الزمنية الثانية (20%) من خلال إنتاج (30) مادة علمية، وبنسبة نقص (50%)عن الفترة الزمنية السابقة، وبلغت في الفترة الزمنية الثالثة نسبة (13 %) من خلال إنتاج (19) مادة علمية، وبلغت في الفترة الزمنية الرابعة، نسبة (16%) من خلال إنتاج (23) مادة علمية ، وبلغت في الفترة الخامسة والأخيرة، نسبة (14%) من خلال إنتاج (21) مادة علمية، وبنسبة نقص (65%) عن الفترة الزمنية الأولى، وهذا مؤشر على ضعف مجال الشريعة الإسلامية ، في كافة برامج كليات الدراسات العليا، وهذا المجال من المجالات الهامة التي لا يمكن الاستغناء عنها ، بسبب أهمية الشريعة الإسلامية في خدمة التنمية، وخصوصا في اليمن **(التنمية الثقافية وتحصين المجتمع من الغزو الثقافي والفكر الخارجي)** ومكافحة الجريمة الوقاية منها في المجتمع اليمني.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الصايدي(2022) والتي أشارت إلى ضعف مجال التشريع الجنائي الإسلامي في برنامج العلوم الجنائية بكلية الدراسات العليا .

وتعزى هذه النتيجة: إلى إغفال قيادات أكاديمية الشرطة وكلية الدراسات العليا إلى الدور الهام والمؤثر لأحكام الشريعة الإسلامية في مواجهة الجريمة وتحقيق الأمن بمفهومة الشامل، ويظهر ذلك واضحا جليا في ضعف

مجال الشريعة الإسلامية في كافة البرامج العلمية بأكاديمية الشرطة، والتعامل معها كمجال فرعي ثانوي لا قيمة له، وعدم وضوح مجال الاقتداء بأحكام الشريعة الإسلامية في رؤية ورسالة وأهداف أكاديمية الشرطة.

رابعا: تحليل النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

من أبرز المشرفون المشاركون في الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة؟

الجدول رقم (9) يوضح أبرز المشرفون المشاركون في الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة:

الرتبة	المشرف	التكرار	النسبة المئوية
1	حسن محمد الأهدل	40	%28
2	علي حسن الشرفي	17	%12
3	أحمد عبدالرحمن شرف الدين	13	%10
4	حامد محمود أسماعيل	8	%5،5
5	أحمد عبدالملك بن قاسم	6	%4،5
5	علي علي المصري	6	%4،5
6	حسني الجندي	5	%3،5
6	مجدي محمد عقلان	5	%3،5
6	مطهر إسماعيل العزي	5	%3،5
7	إبراهيم محمد الشرفي	4	%3
7	عبدالملك حسين الحيمي	4	%3
8	محمد راجح نجاد	2	%1،5
8	أحمد محمد حربه	2	%1،5
8	علي يوسف حربه	2	%1،5
8	أحمد سيف الحياني	2	%1،5

8	علي حميد العولقي	2	%1،5
9	أحمد علي جندب	1	%0،70
9	عبدالله ناجي القيسي	1	%0،70
9	محمد أحمد القاعدي	1	%0،70
9	عبدالخالق محمد الصلوي	1	%0،70
9	محمد عبدالرازق فرحان	1	%0،70
9	عبدالمنعم سالم الشيباني	1	%0،70
9	حسين حسين الحضوري	1	%0،70
9	عاصم أحمد عجيلة	1	%0،70
9	أنس المختار أحمد	1	%0،70
9	دائل محمد المخلافي	1	%0،70
9	محمد عبده السروري	1	%0،70
9	عبدالله صالح هران	1	%0،70
9	عبدالله حسين الأهدل	1	%0،70
9	علي محمد الأهدل	1	%0،7
9	محمد محمد الحداد	1	%0،70
9	صالح زيد قصيلة	1	%0،70
9	عبدالحميد محمد الحيمي	1	%0،70
	المجموع	143	%100

يلاحظ من الجدول رقم (9) أن أكثر المشرفون المشاركون في الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة هو المرحوم الدكتور/ حسن محمد مقبول الأهدل، حيث ساهم بالمشاركة في إنتاج (40) مادة علمية وبنسبة (19%) من اجمالي الإنتاج العلمي بالكلية، وهي نسبة كبيرة ومعتبرة تعود إلى

أستاذ الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء، وقد شارك في تدريس مقرر التشريع الجنائي الإسلامي في دبلوم العلوم الجنائية بكلية الدراسات العليا من العام 1992م وحتى العام 2005م، ويعتبر من أحد كبار علماء اليمن والفقه والدراسات الإسلامية رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

أما المرتبة الثانية فقد عادت إلى الدكتور/ علي حسن الشرفي حيث ساهم بالمشاركة في إنتاج (17) مادة علمية في مجال الشريعة الإسلامية، وبنسبة (12%) وهي نسبة معتبرة تعود إلى أستاذ القانون الجنائي بكلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء، وخاصة أنه كان من أبرز المشاركين في تأسيس المعهد العالي لضباط الشرطة، وتربع على هرم قيادة أكاديمية الشرطة ما يقارب عشرين عاما.

أما المرتبة الثالثة فقد أحتلها المرحوم الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد الرحمن شرف الدين، حيث ساهم بالمشاركة بالإشراف في إنتاج (13) مادة علمية بنسبة (10%)، وهي نسبة معتبرة تعود إلى أستاذ القضاء الإداري بكلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء، وقد شارك في تدريس مقررات دبلوم العلوم الإدارية منذ بداية تأسيس المعهد العالي لضباط الشرطة سابقا كلية الدراسات العليا حاليا في العام 1988م وحتى العام 2002م.

أما المرتبة الرابعة فقد عادت إلى الأستاذ الدكتور/ حامد محمود إسماعيل حيث ساهما بالمشاركة في إنتاج (8) مواد علمية بنسبة (5،5%) حيث ساهم بالمشاركة في تأسيس المعهد العالي لضباط الشرطة سابقا كلية الدراسات العليا حاليا، ابتداء من العام 1998م وحتى العام 1992م، ويعتبر من علماء التشريع الجنائي الإسلامي في الوطن العربي وله إسهامات كثيرة ومؤلفات مشهورة.

وتقاسم المرتبة الخامسة الدكتورين/أحمد عبد الملك بن قاسم وعلي علي المصري، حيث ساهما بالمشاركة في إنتاج (5) مواد علمية في مجال الشريعة الإسلامية، بنسبة (4،5%) لكل منهما، وبالنسبة للمشرف الأول فهو: أستاذ القضاء الإداري بكلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء، وشارك في تأسيس المعهد العالي لضباط الشرطة سابقا كلية الدراسات العليا حاليا ابتداء من العام 1988م وحتى العام 2002م، وقام بالتدريس في دبلوم العلوم الإدارية، أما المشرف الثاني فهو: أستاذ القانون الجنائي المشارك بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، ومدرس مقرر قانون العقوبات الخاص في دبلوم العلوم الجنائية بالكلية ابتداء من العام 2009م وحتى العام 2014م.

وتقاسم المرتبة السادسة ثلاثة مشرفين بالمشاركة في إنتاج (5) مواد علمية، بنسبة (0,79%) لكل منهم، وهم: الأستاذ الدكتور/ حسني الجندي والأستاذ الدكتور/ مجدي محمد عقلان والأستاذ الدكتور/ مطهر إسماعيل

العزي، بالنسبة للمشرف الأول فهو: أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، وشارك في تأسيس المعهد العالي لضباط الشرطة سابقا كلية الدراسات العليا حاليا ابتداء من العام 1988م وحتى العام 1992م، وقام بتدريس قانون العقوبات، وهو يعتبر من علماء القانون الجنائي في الوطن العربي أما المشرف الثاني فهو: أستاذ علم الإجرام والعقاب بكلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء، وقد شارك في تدريس مقرر علم الإجرام والعقاب في دبلوم العلوم الجنائية، منذ بداية تأسيس المعهد العالي لضباط الشرطة سابقا كلية الدراسات العليا حاليا، ويعد من أوائل علماء الإجرام والعقاب في اليمن، أما المشرف الثالث فهو: أستاذ القانون الدستوري بكلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء، وساهم بالإشراف والمناقشة على الأبحاث العلمية في مجال العلوم الإدارية بالكلية.

أما المرتبة السابعة فقد عادت إلى الدكتورين/إبراهيم محمد الشرفي وعبد الملك حسين الحيمي، حيث ساهما بالمشاركة في إنتاج (4) مواد علمية وبنسبة (3%) لكل منهما وبالنسبة للمشرف الأول فهو: أستاذ المرافعات المشارك بكلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء، وقد شارك في الإشراف والمناقشة على الأبحاث العلمية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة من العام 1995م وحتى العام 2011م، أما المشرف الثاني فهو: أستاذ الفقه المقارن المساعد، ورئيس قسم الشريعة الإسلامية الأسبق بكلية الشرطة بأكاديمية الشرطة، ومشارك في تدريس مقرر التشريع الجنائي الإسلامي في دبلوم العلوم الجنائية ابتداء من العام 2011م وحتى العام 2014م.

وتقاسم المرتبة الثامنة خمسة مشرفين بالمشاركة في إنتاج مادتين علمية وبنسبة (1،5%) لكل منهم، وهم: الدكتور/ محمد راجح نجاد والدكتور أحمد محمد حربه والدكتور علي يوسف حربه والدكتور أحمد سيف الحياني والدكتور علي حميد العولقي.

وجاء في المرتبة التاسعة والأخيرة سبعة عشر مشرفا بالمشاركة في إنتاج مادة علمية واحدة في مجال الشريعة الإسلامية وبنسبة (0،70%) لكل منهم، هم: الدكتور أحمد علي جندب والدكتور عبدالله ناجي القيسي والدكتور محمد أحمد القاعدي والدكتور محمد عبدالرازق فرحان والدكتور عبدالمنعم سالم الشيباني والدكتور حسين حسين الحضوري والدكتور عاصم أحمد عجيلة والدكتور أنس المختار أحمد والدكتور دائل محمد المخلافي والدكتور محمد عبده السروري والدكتور عبدالله صالح هران والدكتور عبدالله حسين الأهدل والدكتور علي محمد الأهدل والدكتور محمد محمدالحداد والدكتور صالح زيد قصيله والدكتور عبدالحميد محمد الحيمي.

وقد لاحظ الباحث وجود حالة من التنوع الشديد في مجال الإشراف على الإنتاج العلمي في مجال العلوم الجنائية

بكلية الدراسات العليا، حيث يتولى الدكتور الإشراف على أكثر من تخصص فرعي أو دقيق، واستحوذ المشرفون أصحاب المناصب القيادية والإدارية في الكلية والأكاديمية على نسب عالية في مجال الإشراف على الإنتاج العلمي، ومساهمة عدد كبير من المشرفين من غير المتناسبين للأعضاء هيئة التدريس والباحثين بأكاديمية الشرطة، وكذلك غياب فكرة الإشراف المشترك، على الرغم من أهميتها ودوره في جودة الإنتاج العلمي.

الخاتمة: وفي ختام هذا البحث نتناول خلاصة النتائج التي توصل إليها، وإبراز التوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج على النحو التالي:

أولا: النتائج:

وبعد إجراء الدراسة الميدانية المتمثلة في تحليل طبيعة الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية، بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة اليمنية، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

1- يشير مجموع الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية إلى وجود إنتاج غير معتبر، بمعدل (4) مواد علمية سنويا، وبنسبة 9% من مجموع إجمالي الإنتاج العلمي بكلية الدراسات العليا ككل البالغ (1552) مادة علمية، والذي تم إنجازه خلال الفترة(1988م-2022م) وهو معدل قليل مقارنة بمجالات معرفية أخرى في الكلية لنفس الفترة، ولا يتناسب مع عمر إنشاء كلية الدراسات العليا **وأهمية الشريعة الإسلامية في خدمة التنمية ومكافحة الجريمة والوقاية منها في المجتمع اليمني.**

2- غياب الرؤية لدى قيادات كلية الدراسات العليا وأكاديمية الشرطة عن أهمية الدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به الشريعة الإسلامية في خدمة التنمية ومكافحة الجريمة والوقاية منها في المجتمع اليمني ومعالجة الظواهر والمشكلات الأمنية والاجتماعية والإدارية التي تواجه الأجهزة الجنائية والعدلية بالجمهورية اليمنية.

3- يعد برنامج دبلوم العلوم الجنائية المصدر الأول للإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية على مستوى كلية الدراسات العليا وأكاديمية الشرطة.

4- ضعف الاهتمام بمجال الشريعة الإسلامية في كافة البرامج العلمية في كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة.

5- غياب إنتاج رسائل الماجستير في مجال الشريعة الإسلامية في برنامج الرسائل العلمية في كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة.

6- غياب قسم العلوم الاجتماعية عن المشاركة في الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية.

7- ضعف التكامل والترابط المعرفي بين مجال الشريعة الإسلامية ومجالات العلوم الجنائية والإدارية والأمنية في برامج كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة وغيابه في العلوم الاجتماعية نهائيا.

8- غياب الرؤية في الاهتداء بمجال الشريعة الإسلامية في تحديد توجهات العملية البحثية الواقعية لخدمة التنمية في المجتمع اليمني.

9- غياب الرؤية الاستراتيجية الموحدة للبحث العلمي لدى كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة.

10- وجود حالة من التنوع الشديد في مجال الإشراف على الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية.

11- افتقار كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة إلى الدراسات التقويمية.

12- بلغ حجم الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية في كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة (143) عملا علميا، من إنتاج الباحثين اليمنيين الذكور بنسبة 100%، وباللغة العربية بنسبة 100%

13- وجود شكل واحد للإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا هو: الأبحاث التكميلية.

14- أغلب الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا أبحاث نظرية بنسبة 98% من خلال إنتاج140 مادة علمية نظرية، أما الأبحاث التطبيقية فقد جاءت بنسبة 2% من خلال إنتاج 3 مواد علمية شرعية تطبيقية وهي نسبة متدنية جداً.

15- أن الفترة الزمنية التي عرفت إنتاجا علميا أكثر في مجال الشريعة الإسلامية هي الفترة الزمنية الأولى الممتدة من العام 1988م وحتى العام 1994م، وبنسبة 39%، من خلال إنتاج (65) مادة علمية في مجال الشريعة الإسلامية.

16- يشير التوزيع الموضوعي للإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية، إلى أن موضوعات التشريع الجنائي الإسلامي كانت صاحبة النصيب الأكبر من هذا الإنتاج، يليه موضوعات الفقه المقارن، ثم موضوعات السياسة الشرعية، ثم موضوعات الإدارة الإسلامية.

17- يشير التوزيع الموضوعي للإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية إلى أن موضوعات حقوق الانسان في الإسلام والوقاية من الجريمة والتربية الإسلامية والعقيدة والنظام القضائي في الإسلام، والفكر الإسلامي وفقه المعاملات الشرعية والسيرة النبوية والأخلاق جاءت في المرتبة الأخيرة وبنسب متدنية جداً.

18- أن أكثر المشرفون المشاركون في الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية، هم: المرحوم الدكتور/ حسن محمد مقبولي الأهدل أستاذ الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء، يليه الدكتور/ علي حسن الشرفي أستاذ قانون العقوبات العام بكلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء ثم المرحوم الدكتور/ أحمد عبد الرحمن شرف الدين، أستاذ القضاء الإداري بكلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء.

ثانيا: التوصيات:

وعلى ضوء نتائج البحث يوصي الباحث بآلاتي:

1- عقد ندوة أو ورشة عمل علمية تحت عنوان **(أهمية الشريعة الإسلامية في التعليم الأمني)** بهدف الاستفادة منها في تطوير رؤية ورسالة واهداف وبرامج اكاديمية الشرطة في علاج المشكلات الجنائية في المجتمع وخدمة الأجهزة الجنائية والعدلية والمؤسسات الاجتماعية في اليمن.

2- العمل على زيادة الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات العليا من خلال تبني

مفهوم (إدارة المعرفة) كمدخل لضمان جودة البحث العلمي في كلية الدراسات العليا.

3- تشجيع الباحثين في كلية الدراسات العليا على دراسة المشكلات والظواهر الجنائية والأمنية والإدارية والاجتماعية من وجهة نظر إسلامية.

4- عقد شراكة وتعاون بين كلية الدراسات العليا والمعهد العالي للقضاء التابع إلى المجلس الأعلى للقضاء بهدف الاستفادة من خبراتهم في تبني مجال الشريعة الإسلامية في برامج كلية الدراسات العليا.

5- تشكيل لجنة علمية لمراجعة مجال الشريعة الإسلامية في كافة البرامج العلمية بكلية الدراسات العليا.

6- العمل على سرعة إزالة المشكلات الأكاديمية والإدارية والتنظيمية التي تعيق تطور الإنتاج العلمي في برنامج الرسائل العلمية.

7- مراجعة برنامج الماجستير بنظام الرسائل العلمية في العلوم الاجتماعية والكشف عن نقاط الضعف والقوة فيه.

8- تبني واستلاهم الشريعة الإسلامية في رؤية ورسالة وأهداف أكاديمية الشرطة وكافة برامجها.

9- تطوير رؤية ورسالة وأهداف الأقسام والبرامج العلمية بالكلية، بهدف تحقيق التكامل والتنوع والترابط بين مجالات العلوم الجنائية والإدارية والأمنية والاجتماعية والشريعة الإسلامية

10- وضع خارطة بحثية في كلية الدراسات العليا، تعتمد على رؤية علمية متوازنة تسهم في تحديد التوجهات المستقبلية للعملية البحثية الواقعية لخدمة التنمية، ومعالجة ظاهرة الجريمة، مع مراعاة أهمية الشريعة الإسلامية في خدمة التنمية ومعالجة الجريمة في المجتمع اليمني.

11- التقويم المستمر وبشكل دوري كل أربع سنوات لمعرفة جودة الإنتاج العلمي بكلية الدراسات العليا ومدى الاستفادة منه.

12- فتح تخصص الشريعة الإسلامية في برنامج الدبلومات بكلية الدراسات العليا للاستفادة من جميع التخصصات في خدمة المجتمع اليمني.

13- إدخال مجال الشريعة الإسلامية في المناهج الدراسية بكلية الدراسات العليا والعمل على تخصيص مقررات دراسية إجبارية لها في دبلوم العلوم الإدارية والأمنية والاجتماعية.

14- إدراج مقرر (أصول الفقه) إلى جانب مقرر مناهج البحث العلمي في دبلوم العلوم الجنائية،

لما له من أهمية في مجال العلوم الجنائية بصفة خاصة، وكذلك يسهم في رفع مستوى مهارات الباحثين في مجال الشريعة الإسلامية.

15- توفير موازنات كافية لكلية الدراسات العليا وتمكينه من القيام بمسئوليتها تجاه الإنتاج العلمي من خلال عمليات التجميع والحصر والتصنيف والفهرسة والأرشفة والنشر العلمي.

16- تفعيل لائحة البرامج العلمية والمعايير العلمية في اعتماد تعيين المشرفين والمناقشين في برامج كلية الدراسات العليا.

17- تفعيل إدارة الجودة في كافة مكونات أكاديمية الشرطة، لتقوم بمهامها في نشر وتطبيق معايير الجودة الشاملة.

18- استحداث مركز للقياس والتقويم الذاتي بكلية الدراسات العليا بهدف تقويم العملية التعليمة بشكل دائم ومستمر.

ثالثا: توصيات لدراسات مقترحة:

يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول الإنتاج العلمي في أكاديمية الشرطة، مثل:

1- تقويم مجال الشريعة الإسلامية في البرامج العلمية بأكاديمية الشرطة.

2- واقع التخطيط الاستراتيجي في أكاديمية الشرطة.

3- واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في أكاديمية الشرطة.

4- معوقات برنامج الرسائل العلمية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة.

5- مقارنة الإنتاج العلمي في مجال الشريعة الإسلامية في كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة مع الإنتاج العلمي بالمعهد العالي للقضاء التابع للسلطة القضائية.

6- تقويم برنامج الماجستير في قسم العلوم الاجتماعية بكلية الدراسات العليا، والكشف عن مظاهر القوة والضعف فيه.

قائمة المراجع:

- أبي عبدالله بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، صحيح البخاري، ترتيب محمد فؤاد عبدالباقي، ألفا للنشر والتوزيع، الجيزة مصر، 2011م.
- حسن مقبول الأهدل، المدخل إلى دراسة الفقه الإسلامي، مركز الكتاب الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، ط1، 2014م، ص15.
- أحلام مطالقة، وعماد الشريفين، وأسماء بني يونس، تجديد أهداف الدراسات الإسلامية في ضوء التحولات العالمية المعاصرة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) المجلد (28) العدد 5، 2014م.
- حسين محمد الربابعة، دور الجامعات في تنمية الثقافة الإسلامية لدى المجتمعات، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الحادي عشر العدد الأول، يناير 2007.
- عبير راشد إعليمات وعطية إسماعيل أبو الشيخ، منهج مقترح لمقرر الثقافة الإسلامية لتعزيز الهوية الإسلامية لدى طلبة الجامعات الأردنية في ضوء متطلبات عصر العولمة، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013، المجلد 15، العدد 1.
- خليل الخطيب واخرون، حصاد نصف قرن من الإنتاج والنشر العلمي لجامعة صنعاء، دراسة وصفية تحليلية (1970–2020)، المجلة اليمنية للبحث العلمي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المجلد الخامس، العدد الأول، يونيو2021م، اليمن.
- عبد القهار دواد العاني، منهج البحث والتحقيق في الدراسات العلمية والإنسانية، دار القلم، بيروت، لبنان، 2014م.
- ضياء الدين زاهر، المرأة في الإنتاج الأكاديمي الجامعي (إطار للتأمل)، بحث مقدم في مؤتمر المرأة العربية الواقع والطموح، قنا والأقصر، مصر، 2001م.
- جمعة سعيد تهامي، استراتيجيات تفعيل دور الجامعات المصرية في دعم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، العدد (28) 2014م.
- عبد الغني النوري، أساسيات البحث التربوي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1403هجرية.

- نعمان عاطف عمرو وتيسير عبد الحميد أبو ساكور، دور جامعة القدس المفتوحة في تنمية قيم المجتمع المدني في محافظة الخليل من وجهة نظر طلبتها، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2011م.
- فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام والعقاب، مطبعة دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1985م.
- يسرى الجدعاني، الأرشفة الإلكترونية للرسائل الجامعية في مكتبة جامعة الملك عبد العزيز، دراسة حالة، قسم علم المعلومات، كلية الآداب، المملكة العربية السعودية، 1432هجرية.

- مراد عبده الصايدي، تحليل الإنتاج العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة اليمنية للفترة(1988–2019م)، المجلة اليمنية للبحث العلمي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المجلد السادس، العدد الأول يونيو2022م، اليمن.
- خليل محمد الخطيب وعلي عبدالله العواضي، شائف الحكيمي، حصاد نصف قرن من الإنتاج العلمي والنشر العلمي لجامعة صنعاء دراسة وصفية تحليلية (1970–2022)، المجلة اليمنية للبحث العلمي، وزارة العليم العالي والبحث العلمي، اليمن، المجلد الخامس العدد (1) 2022م.

- خليل محمد الخطيب ومحمد الشيباني ولينا الخولاني، تحليل رسائل الماجستير المجازة من جامعة إب بالجمهورية اليمنية (2003–2019)، مجلة أبحاث كلية التربية، جامعة الحديدة، العدد (22) يونيو2021م.
- هلال محمد السفياني وخليل محمد الخطيب، تحليل رسائل الماجستير المجازة في جامعة حضرموت خلال الفترة من (2004–2018م) وفقا لبعض المتغيرات، مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة القلم، إب، اليمن، السنة الثامنة، العدد السابع والعشرين، سبتمبر – اكتوبر 2021م.
- خليل محمد الخطيب وياسر حزام الخطيب، تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية دراسة بيلومترية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة، مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة، جامعة صنعاء، المجلد (8)، العدد (14،15)، 2020م.
- خليل محمد الخطيب ورجاء محمد الهمداني، تحليل الاتجاهات الموضوعية للرسائل العلمية بقسم

الإدارة والتخطيط التربوي في جامعة صنعاء للفترة (1997–2019)، مجلة جامعة الملكة أروى، صنعاء، اليمن، العدد الرابع والعشرون، 2020.

- إبراهيم حسن أبو الخير، الإنتاج الفكري العربي في مجال الاقتصاد والإدارة: دراسة تحليلية لقاعدة بياناتEco LInk، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، المجلد (1)، العدد (1) 2019..
- إبراهيم حسن أبو الخير وأسامة أحمد القلش، الأطروحات المجازة بالجامعات السعودية والمتاحة بقاعدة بيانات الرسائل الجامعية بدار المنظومة: دراسة تحليلية، مجلة مركز بحوث ونظم وخدمات المعلومات بكليات الآداب جامعة القاهرة، مصر، مارس2018م.
- صالح أحمد عبابنه، تحليل محتوى الرسائل الجامعية المجازة في الإدارة التربوية بالجامعة الأردنية للفترة (2007–2016)، مجلة دراسات العلوم التربوية، المجلد (45)، العدد (3) 2018م.
- حسن الشهري و محمد حجيلان، دراسة تحليلية لرسائل الماجستير المجازة من قسم وسائل وتكنولوجيا التعليم بكليات الشرق العربي بمدينة الرياض، مجلة(IUG) للعلوم التربوية والنفسية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، المجلد (25) العدد (3)، 2017م.
- مجلة ملخصات الأبحاث العلمية في الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، الإصدار السادس، 2005–2006م.
- مجلة ملخصات الأبحاث العلمية في الدراسات العليا، مرجع سابق، الإصدار الخامس 2004–2005م.
- مجلة ملخصات الأبحاث العلمية في الدراسات العليا، المعهد العالي لضباط الشرطة، وزارة الداخلية، الإصدار الثالث، 2002–2003م.
- مجلة ملخصات الأبحاث العلمية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، الإصدار الحادي عشر 2012–2013م.
- توصيات مؤتمر جامعة ملايا. (2012م). خدمة القرآن والسنة النبوية"، المؤتمر الدولي للبحوث في الدراسات الإسلامية، أكاديمية الدراسات الإسلامية، ماليزيا.

- القانون رقم 10 لسنة 2001 بشأن إنشاء أكاديمية الشرطة.
- مشروع برنامج الدكتوراه في العلوم الجنائية، لجنة إعداد وتطوير البرامج العلمية بكلية الدراسات العليا

بأكاديمية الشرطة،2019م.

- لائحة البرامج العلمية بكلية الدراسات العليا في أكاديمية الشرطة، اليمن صنعاء، 2017م.
- قانون الجامعات اليمنية رقم (18) لسنة 1995م

- القانون رقم (1) لسنة 1988م بشأن إنشاء المعهد العالي لضباط الشرطة.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (28) لسنة 2003م، بشأن البعثات والمنح الدراسية في الجمهورية اليمنية.
- القرار الجمهوري رقم (135) لسنة 2005م بشأن تعيين قائم بأعمال رئيس أكاديمية الشرطة ومدير لكلية الدراسات العليا.